الحدث

سارعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي إلى تثبيت الخطوط الحمراء، مع تكاثر التسريبات في وسائل الإعلام الإسرائيلية، عن الاقتراب من صياغة تصورات إضافية ضمن مقترح جديد للتفاوض عليه، ودعم واشنطن للاحتلال في رفضه عودة المهجرين إلى شمال قطاع غزة. وفيما حذرت فصائل المقاومة من أن أي قوة عربية أو دولية ستدخل القطاع «ستعامل على أنها احتلالية»، أقرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بإرسال قذائف ضخمة إلى الاحتلال، ما قد يزيد من ارتكابه المجازر في غزة

المقاومة ترفض المقترح الإسرائيلي

أي قوة عربية أو دولية بغزة ستكون احتلالاً

دمار في مخيم المغازي وسط غزة (اسماعيل ابو حبا/أسوشييتد برس)

غزة، واشنطن ـ **العربي الجديد**

أعادت حركتا حماس والجهاد الإسلامي التذكير بالخطوط الحمراء التي تتيح التوصل إلى أي اتفاق بشأن الهدنة في قطاع غزة وتبادل الأسرى، وأبرزها وقف العدوان تماماً، وانسحاب الاحتلال بشكل كامل من كل قطاع غزة، وحرية عودة النازحين إلى شمال القطاع، فيما برز تحذير فصائل المقاومة الفلسطينية، تتقدمها حركتا حماس والجهاد، للدول العربية من التماهي مع مخططات الاحتلال وإرسال أي قوات، سواء عربية أو دولية، إلى القطاع بأي ذريعة، مشيرة إلى أنها ستُعتبر «قوة احتلالية». وجاءت هذه المواقف من المقاومة على وقع استمرار الاتصالات الخاصة بالمفاوضات مع توقع وصول وفد إسرائيلي إلى مصر اليوم الأحد لاستئنافها بعد يوم من موافقة رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو على إرسال وفدين إلى القاهرة والدوحة بالتزامن مع تسريبات بشأن العمل على مقترح تفاوضي جديد يلبي شروط الاحتلال ومع تسريبات أخرى عن دفع مسؤولي الاحتلال لمشروع إرسال قوات متعددة الجنسيات، بما في ذلك قوات عربية، إلى القطاع تحت إشراف أميركي.

وأكدت حركتا حماس والجهاد الإسلامي، في بيان مساء أمس الأول الجمعة، أن نجاح أي مفاوضات غير مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي يعتمد على 4 محددات أساسية، ضمنها عودة النازحين إلى شمال قطاع غزة. جاء ذلك خلال لقاء عقده وفد من «حماس» برئاسة رئيس مكتب العلاقات السياسي إسماعيل هنية، مع وفد من «الجهاد» برئاسة أمينها العام زياد النخالة، في العاصمة الإيرانية طهران. وقالت حركة حماس، في بيان على حسابها بمنصة تليغرام، إن المحددات الأربعة هي «وقف العدوان (الإسرائيلي) بشكل شامل، وانسحاب الاحتلال بشكل كامل من كل قطاع غزة، وحرية عودة النازحين (إلى شمال القطاع)، وإدخال المساعدات واحتياجات شعبنا وأهلنا في القطاع».

ضمن صفقة تبادل للأسرى في غزة. وجاء البيان المشترك بعد ساعات من موافقة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على إرسال وفدين إلى الدوحة والقاهرة للتفاوض حول وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، بعد أن قامت أميركا، على ما يبدو، بتقديم ما يشبه جائزة الترضية للاحتلال للوصول إلى هذا الأمر، مع إبلاغ واشنطن تل أبيب، بحسب التسريبات الإسرائيلية، بأنها تتفهم موقفها في مفاوضات الهدنة، بشأن رفضها عدم إخلاء الممر الذي يقسم القطاع إلى جنوب وشمال، وعدم السماح للمهجرين بالعودة إلى شمال القطاع من دون قيود. وستقود هذه التطورات، بحسب ما يُتسرب، إلى صياغة تصورات إضافية ضمن مقترح جديد يرجح أن يُتفاوض عليه خلال الأيام المقبلة، كما أكدت الحركتان، وفق البيان "رفض أي مشاريع سياسية أو خطوات من شأنها خلق وقائع جديدة في غزة بعيدة عن إرادة شعبنا ومقاومته». وشددتا على أن «أي خطوة يجب أن تكون نتاجاً للإجماع الوطني الكامل».

وفي السياق، أكدت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، التي تضم أبرز فصائل المقاومة الفلسطينية، بما في ذلك «حماس» و«الجهاد» في بيان مشترك مساء السبت، رفضها للمقترح الإسرائيلي بإرسال قوات عربية لإدارة الوضع في قطاع غزة. وحذرت «من خطورة التساوق مع مقترحات كهذه، لأنها تشكل فخاً وخديعة صهيونية جديدة، لجر بعض الدول العربية لخدمة مخططاتها ومشروعها بعد فشلها الكبير في الميدان، إذ تسعى مع الولايات المتحدة، للالتفاف على الهزيمة النكراء التي منيا بها من خلال الاستعانة ببعض الدول العربية، وبعض أدواتها في المنطقة لإخراج جيش الاحتلال من المستنقع الكبير الذي وقع به في قطاع غزة». واعتبرت أن «حديث قادة الاحتلال حول تشكيل قوة دولية أو عربية لقطاع غزة وهمٌ وسراب، وأن أي قوة تدخل لقطاع غزة مرفوضة وغير مقبولة وهي قوة احتلالية وستتعامل معها وفق هذا التوصيف».

«حماس» و«الجهاد»: 4 محددات لنجاح أي مفاوضات مع إسرائيل

ارتفعت حصيلة العدوان إلى 32705 شهداء و75190 مصاباً

وأكدت الفصائل أن «الشعب الفلسطيني الذي سجل بطولات نادرة في معركة طوفان الأقصى وحالة الصمود الشعبية الأسطورية في مواجهة المجازر وحرب الإبادة التي شنها العدو الصهيوني على القطاع، قادر على اختيار قياداته ومؤسساته لإدارة القطاع، والحفاظ سيادته الوطنية. وعبر خلال الستة أشهر الماضية، قادر على إحباط كل المحاولات الإسرائيلية الأميركية وأدواتهما في المنطقة والتي تحاول النيل من إرادة شعبنا واستقلالية قراره وسيادته». كما كان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد أكد أول من أمس ضرورة "سرعة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، ووقف جميع الأعمال الأحادية في الضفة والقدس، وتسلم دولة فلسطين مهامها في غزة كما هو في الضفة».

ومساء أول من أمس، زعم إعلام إسرائيلي أن وزير الدفاع يوآف غالانت أبلغ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بـ«حدوث تقدم» في المحادثات مع أميركا بشأن مقترح لنشر قوة متعددة الجنسيات في قطاع غزة. وذكرت القناة الـ«12» العبرية أن غالانت «أجرى محادثات مع مسؤولين أميركيين خلال زيارته إلى واشنطن قبل أيام، بشأن تشكيل قوة متعددة الجنسيات وإدخالها إلى غزة لتكون مسؤولة عن أمن المنطقة وإدخال المساعدات الإنسانية وتنظيم توزيعها». وأشارت القناة إلى أن هذه المحادثات أسفرت عن «حدوث تقدم»، لافتة إلى أن «عناصر تلك القوة ستكون من 3 دول عربية»، من دون أن تسميها. وأضافت أنّ من غير المؤكد حتى الآن ما إذا كانت هذه القوة ستضم جنوداً أميركيين من عدمه. غير أن موقع أكسيوس الأميركي نقل عن مسؤول في دولة عربية شملها مقترح غالانت قوله إن الدول العربية ليست مستعدة لإرسال قوات لتأمين شاحنات المساعدات، لكنها قد تفكر في إرسال قوات لحفظ السلام بعد انتهاء الحرب الإسرائيلية على القطاع.

بموازاة ذلك، حضرت تطورات العدوان في غزة في اللقاء الثلاثي الفرنسي والمصري والأردني في القاهرة. وأعلن وزير الخارجية المصري سامح شكري، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيريه الأردني أيمن الصفدي والفرنسي ستيفان سيجورنيه امس، أن الاجتماع الوزاري «أكد ضرورة وقف إطلاق النار بغزة». وأضاف: «أكدنا رفض تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وبحثنا خطورة تنفيذ أي عملية عسكرية في مدينة رفح الفلسطينية المكتظة بالمدنيين». وطالب الصفدي، من جهته، بتدخل المجتمع الدولي لـ«وقف الجنون الإسرائيلي في استخدام سلاح التجويع ضد الفلسطينيين بقطاع غزة»، مؤكداً أنه من الممكن التعامل مع المجاعة في القطاع خلال وقت قصير إذا فتحت إسرائيل المعابر البرية لدخول المساعدات. وقال وزير الخارجية الفرنسي: «اتفقنا على العمل معاً من أجل تحقيق وقف فوري لإطلاق النار في غزة»، مضيفاً: «نحن ضد أي عمل عسكري في مدينة رفح الفلسطينية»، مشيراً إلى أن فرنسا قدمت كذلك اقتراحات لحلّ الأزمة بين إسرائيل ولبنان.

في هذه الأثناء، قال مصدران لوكالة رويترز، أمس السبت، إن الولايات المتحدة أجازت في الأيام القليلة الماضية إرسال قذائف وطائرات مقاتلة بمليارات الدولارات إلى إسرائيل، على الرغم من إعلان واشنطن مخاوفها من هجوم إسرائيلي متوقع على رفح. وذكر المصدران في تأكيد لتقرير صحيفة واشنطن بوست أن حزم الأسلحة الجديدة تشمل قذائف ضخمة. وكانت «واشنطن بوست» قد ذكرت، أول من أمس الجمعة، إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن وافقت، خلال الأيام الأخيرة، على تزويد الاحتلال الإسرائيلي بقنابل ومقاتلات جوية قيمتها مليارات الدولارات. على الأرض في قطاع غزة، تواصلت المجازر الإسرائيلية لليوم الـ176، إذ شن طيران الاحتلال الحربي حزاماً نارياً في خزاعة، شرقي خانيونس، جنوبي قطاع غزة. وأفادت وسائل إعلام فلسطينية أن جيش الاحتلال نسف مباني سكنية في محيط مستشفى ناصر بخانيونس جنوبي قطاع غزة. وأعلنت بلديات المحافظة الوسطى في قطاع غزة، في بيان أمس السبت، أن الاحتلال دمر مقري بلديتي البريج والزوايدة بالكامل. وفيما وصلت 5 شاحنات تحمل مواد إغاثية إلى مخيم جباليا شمالي قطاع غزة، بينها شاحنة تحمل لأول مرة دجاجاً مجمداً نُقلت إلى مخازن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في المخيم، ذكر الهلال الأحمر الفلسطيني أن 5 أشخاص استشهدوا وأصيب العشرات جراء إطلاق نار وتدافع أثناء توزيع مساعدات، فجر أمس السبت، في شمال قطاع غزة.

وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان، أن الاحتلال ارتكب 8 مجازر ضد العائلات، أدت إلى سقوط 82 شهيداً و98 مصاباً خلال الـ24 ساعة الماضية، مشيرة إلى ارتفاع حصيلة العدوان إلى 32705 شهداء و75190 مصاباً. وأكدت أن عدداً من الضحايا ما زال تحت الركام وفي الطرقات، لا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم. وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس على منصة إكس أمس السبت إن نحو تسعة آلاف مريض في غزة يتعيّن إجلاؤهم على نحو عاجل لتلقي العلاج إذ لم يعد هناك في القطاع الفلسطيني سوى عشرة مستشفيات تعمل بالحد الأدنى. وكتب: «مع عشرة مستشفيات فقط تعمل بالحد الأدنى في مجمل غزة، لا يزال الآف المرضى محرومين من الرعاية الصحية». وقبل العدوان كان هناك 36 مستشفى، وفق أرقام منظمة الصحة العالمية. وشدّد تيدروس على أن «نحو تسعة آلاف مريض يتعيّن إجلاؤهم على نحو عاجل إلى الخارج للاستفادة من خدمات صحية حيوية، خصوصاً علاج السرطان والجروح الناجمة عن عمليات القصف وغسيل الكلى وغيرها من الأمراض المزمنة». والعدد الأعلى بألف مما كان عليه في التعداد السابق الذي أجرته منظمة الصحة العالمية مطلع مارس/آذار الحالي.

إلى ذلك، أعلنت «سرايا القدس» الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، في بيانات، أنها قصفت بقذائف الهاون تموضعاً لجنود والية الاحتلال شمال شرق خانيونس. وقالت «كتائب القسام» الجناح العسكري لحركة حماس، إن مقاتليها اكدوا، بعد عودتهم من خطوط القتال، استهداف دبابة لجيش الاحتلال من نوع «ميركافا» بعبوة «شواظ»، وإيقاع طاقمها بين قتيل وجريح، وهبوط 3 مروحيات لإخلائهم في منطقة وسط البلد بمدينة خانيونس، جنوبي قطاع غزة.

سفينة مساعدات ثانية

ابحرت، امس السبت، سفينة ثانية محمّلة مساعدات من ميناء لارنكا في جزيرة قبرص في اتجاه قطاع غزة المعهد بالمجاعة، بعد اكثر من اسبوعين من وصول شحنة اولى من طريق البحر، كانت تحمل 200 طن من المواد الغذائية. والسفينة «جينيفر» محمّلة حوالى 400 طن من المساعدات الى غزة وهي جزء من اسطول نظمته جمعيتان خيريتان هما «وورلد سنترال كيتشن» (المطبخ المركزي العالمي) ومقرها الولايات المتحدة، و«اوبن ارمز» الاسبانية.

شرق غرب

العفو الدولية: يوم الأرض تذكير بنضال الفلسطينيين

قالت منظمة العفو الدولية، على منصة إكس، أمس السبت، إن يوم الأرض «تذكير بنضال الفلسطينيين ضد الأبارتهايد الإسرائيلي، وثمن استمرار إسرائيل في الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي ترتكبها»، وذلك في الذكرى الـ48 لـ«يوم الأرض». وأضافت أن «الفلسطينيين في قطاع غزة يحيون هذا العام ذكرى يوم الأرض، ومسيرة العودة الكبرى، بينما يواجهون خطراً حقيقياً بالإبادة الجماعية ومجاعة وشيكة متعمدة من قبل إسرائيل». (الأناضول)

ارتفاع حصيلة قتلى سجن الأحداث في الرقة

ارتفعت، أمس السبت، حصيلة قتلى سجن الأحداث في مدينة الرقة الواقعة ضمن نفوذ قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، إلى أربعة، جراء اقتحام «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، إلى جانب قوى الأمن

الداخلي (الأسايش)، السجن، بهدف إنهاء حالة الاستعصاء الذي بدأ الخميس الماضي. وبحسب الناشط مصعب النايف، الذي تحدّث لـ«العربي الجديد»، فإن 27 سجيناً أصيبوا برصاص «قسد» و«الأسايش» خلال اقتحام السجن. (العربي الجديد)

باكستان: إحراق مطعم على خلفية دعم فلسطين

أعلنت الشرطة الباكستانية، أمس السبت، إلقاء القبض على أكثر من 50 شخصاً بعدما أضرم حشد النار في مطعم في مدينة ميربور في الجزء الخاضع لإدارة الباكستانية من كشمير، وسط ترديد شعارات مناهضة لإسرائيل. وتُظهر مقاطع فيديو متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي لافتة كُتب عليها «حرّروا فلسطين». وقال قائد شرطة ميربور كمران موغال إن حوالي 400 شخص تجمّعوا ووقعت اشتباكات عنيفة بينهم وبين الشرطة.

(فرانس برس)

هولندا: انتهاء عملية احتجاز رهائن

انتهت عملية احتجاز رهائن في هولندا، أمس السبت، والتي استمرت ساعات، من دون سقوط ضحايا، إذ أطلق سراح جميع المحتجزين الأربعة وألقت الشرطة القبض على المشتبه به، فيما تحقق الشرطة أيضاً بشأن حقيبة ظهر سوداء كان يحملها وسط تقارير مفادها أنه هدد باستخدام متفجرات. وأفادت السلطات بعدم وجود سبب يدعوها لاعتباره «إرهابي» للعملية التي وقعت في مقهى بيتيكوت في بلدة إيده، بينما ذكرت وسائل إعلام رسمية أن رجلاً «مشوّشاً» اقتحم المكان.

(فرانس برس)

البحرية الهندية تنقذ سفينة صيد إيرانية

أعلنت البحرية الهندية، أمس السبت، أنها أنقذت سفينة صيد ترفع العلم الإيراني، وأفراد طاقمها الـ23 بعد أن أسرهم قراصنة في بحر العرب. وأضافت في بيان على منصة إكس، أنها كلّفت سفينتين بتنفيذ مهمة الإنقاذ بعد أن اختطف تسعة صاروخية. كذلك أعلن حزب الله استهدافه ثكنة راميم الإسرائيلية بصاروخ بركان، إلى جانب موقع المالكية وموقع الرادار في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة.

تقرير

قلق مصري من ارتدادات عملية رفح

الجديد»، إن «معاهدة السلام ليست مجرد بند أو اثنين، لكنها تتألف من بنود كثيرة تغطي مجالات متعددة، منها ما هو اقتصادي وتجاري، ومنها ما هو سياسي وأمني ودبلوماسي». وأشار سلامة إلى أن «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية نفسها تتضمن ما يسمى بالملحق الأمني الذي ينظم وجود القوات ونوع تسليحها في المناطق الثلاث (أ) (ب) (ج) في الأراضي المصرية بشبه جزيرة سيناء، و(د)، داخل إسرائيل، مستبعداً أن تقوم مصر بتعليق «جوهر المعاهدة». وقال سلامة إن مصر «لن تجازف وتعلق ذلك الملحق»، موضحاً أن تعليقه يعني «عدم وجود أي آثار قانونية له على الأرض». وأضاف أن مصر «قد تهدد أو تقوم بتعليق جزئي لبعض من نصوص وبنود معاهدة السلام، منها البنود الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ويمكن سحب السفير كما حدث في العام 1982، عندما سحبت مصر السفير محمد بسيوني مع اجتياح إسرائيل لبنان، حيث كان أطول استدعاء لسفير مصري في دولة أجنبية». وشدد سلامة على أنه «يجب على مصر أن تستغل العلاقات الدولية المتطورة مع إسرائيل بعد القرارات والأوامر المتقدمة لكل من محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي، وتقوم باتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية تتعلق بتعليق بعض البنود، تأسيساً على نظرية التغير الجوهري في الظروف، الموجودة في القانون الدولي».

ووفقاً لسلامة، فإن «الاجتياح الإسرائيلي لرفح -إن حدث- لا يعصف ولا يهدّ خطراً فقط بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والملحق الأمني الخاص بممر صلاح الدين (فيلادلفيا) عام 2005، ولكن أيضاً بالعديد من مبادئ القانون الدولي وقانون المعاهدات الدولية، سواء علاقات حسن الجوار أو مبدأ حسن النية في تنفيذ المعاهدات الدولية».

من ناحيته، قال نائب رئيس المركز العربي للدراسات السياسية مختار الغباشي، لـ«العربي الجديد»، إن «الإشكالية الكبرى هي أن العالم كله، بما فيه العالم العربي والإسلامي، ترك إسرائيل تفعل ما تريد، من دون أن يكون له رد فعل». ورأى أن «هناك خطوات كثيرة يمكن اتخاذها من أي دولة تغضب من تصرفات دولة أخرى، مثل ما فرضت الولايات المتحدة والعالم الغربي عقوبات على روسيا، عندما شنت الحرب على أوكرانيا».

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

يرجح أن تبدأ غداً الاثنين المباحثات الأميركية الإسرائيلية بشأن العملية العسكرية المحتملة في رفح بحجة ملاحقة ما تبقى من كتائب حركة حماس في قطاع غزة، أول من أمس الجمعة، من مسؤولين أميركيين قولهم إن الوفد الإسرائيلي طلب جدولة المحادثات لغد الاثنين. وكان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أعلن إلغاء زيارة الوفد، التي كانت مقررة مطلع الأسبوع، عقب تمرير مجلس الأمن الدولي الاثنين الماضي قراراً يدعو إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة خلال شهر رمضان، بعدما امتنعت واشنطن عن استخدام حق النقض (الفيتو) جرياً على عادتها، قبل أن يتراجع عن قراره ويعلن إعادة إرسال الوفد إلى أميركا. وفيما شهدت الأيام الماضية مؤشرات تدل على أن واشنطن انتقلت إلى مرحلة «هندسة» العملية في رفح عوضاً عن معارضتها، قال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إنه «على الرغم من الأنباء المتواترة عن تأجيل عملية جيش الاحتلال إلى شهر مايو/ أيار المقبل، بسبب ضغوط أميركية على الإسرائيلية والعسكرية في مصر كلها تؤكد أن العملية آتية لا محالة». وأضاف أن «اجتياح مدينة رفح الفلسطينية سوف يتسبب في وضع أمني كارثي على الحدود، من الصعب التكهن بآثاره على مصر». وأكد المصدر، في حديث خاص لـ«العربي الجديد»، أن «هناك أكثر من تقرير استراتيجي أعدته الأجهزة المصرية، يحذر من خطورة العملية على الأمن القومي المصري». وأوضح أن التحذيرات تأتي على خلفية «عدة اعتبارات، أولها موجات النزوح الكبرى المتوقعة لمواطنين فلسطينيين سيفقدون آخر ما تبقى لهم من مقومات الحياة في مصر. وثانياً، الوضع الميداني الجديد الذي سينشأ بعد ذلك، والمتمثل في وجود قوات جيش الاحتلال في المنطقة الحدودية مع مصر، وهو ما لا يجب أن تقبل به الإدارة المصرية بأي حال من الأحوال، وخاصة أنه مخالف لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في مارس/آذار سنة 1979».

وحول إمكانية اتخاذ مصر خطوة مثل تعليق أو إلغاء معاهدة السلام رداً على التصرفات الإسرائيلية، قال المصدر، الذي تحفظ عن ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إنه «ليس من مصلحة مصر، ولا من مصلحة الفلسطينيين والقضية الفلسطينية أن تقطع مصر علاقاتها بإسرائيل». واعتبر أن «استمرار العلاقات يوفر للإدارة المصرية المساحة لكي تمارس ضغوطاً من خلف الستار». ورأى أنه «ليس من مصلحة القضية أن تقوم مصر بالقطع الكامل للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، لأن ذلك يعني عدم القدرة على توصيل المساعدات البرية والجوية الذي يحصل بالتنسيق مع إسرائيل». وشدد على أن «هناك إجراءات أخرى يمكن للحكومة المصرية أن تتخذها في مواجهة الصلف الإسرائيلي، ليس من بينها القطع الكامل للعلاقات، وبخاصة التعاون في مجال الغاز الطبيعي».

تتخوف مصر من تسبب العملية بموجة تهجير كبيرة من رفح

عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية وأستاذ القانون الدولي العام أيمن سلامة استبعد أن تعلق مصر معاهدة السلام مع إسرائيل «رمتها». وقال سلامة، لـ«العربي

رصد

الاحتلال يستهدف مراقبي الهدنة في لبنان

بيروت ـ **العربي الجديد**

رفع الاحتلال الإسرائيلي من مستوى اعتداءاته على جنوب لبنان، مع استهداف بصاروخ، أمس السبت، لمجموعة من عناصر فريق مراقبي الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة التابع إلى قوات الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان (يونيفيل) على أطراف بلدة رميش، ما أدى إلى إصابة 3 عسكريين أمميين ومترجم. كما استهدف الاحتلال ساتراً للجيش اللبناني، فيما أعلن حزب الله، في بيانات متتالية، استهداف مواقع قوات الاحتلال.

وقال المتحدث باسم «يونيفيل» أندريا تينينتي، في بيان، إنّ 3 مراقبين أمميين أصيبوا بعد انفجار قذيفة بالقرب من موقعهم أثناء قيامهم بدورية راجلة على طول الخط الأزرق في جنوب لبنان، من دون أن يحدد من يقف وراءها. ولفت إلى أن البعثة الأممية تحقق في الحادث، مشدداً على أن استهداف قوات حفظ السلام غير مقبول. وأضاف تينينتي: «يجب توفير السلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة. وتقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة بموجب القانون الإنساني الدولي مسؤولية ضمان الحماية لغير المقاتلين، بما في ذلك قوات حفظ السلام والصحافيون والعاملون في المجال الطبي والمدنيون. وتكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى وقف التبادل العنيف الحالي لإطلاق النار قبل أن يتعرض المزيد من الناس للأذى دون داعٍ». وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية أن المصابين هم ثلاثة ضباط، أسترالي وتشيلي ونرويجي، بالإضافة إلى مصاب رابع هو مترجم لبناني.

وكانت وسائل إعلام لبنانية محلية قد نقلت عن مسؤولين أمنيين قولهم إن غارة إسرائيلية بطائرة مسيّرة استهدفت المراقبين في قرية وادي قلمون الجنوبية بالقرب من بلدة رميش الحدودية. في المقابل، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، على منصة إكس، أنه «خلافاً للتقارير، لم يستهدف الجيش الإسرائيلي مركبة تابعة لليونيفيل في منطقة رميش هذا الصباح (أمس)». وفريق مراقبي الأمم المتحدة في لبنان هو بعثة مراقبة عسكرية غير مسلّحة وصلت إلى لبنان في عام 1949 كجزء من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ويضمّ الفريق أكثر من 50 مراقباً عسكرياً، بحسب الأمم المتحدة، ويقع مقر فريق مراقبي الأمم المتحدة في مقر قوة «يونيفيل» في الناقورة في جنوب لبنان. وتختلف مهام هؤلاء المراقبين عن مهام قوات «يونيفيل»، بحيث يقومون بدوريات في القرى وعلى طول «الخط الأزرق» ثم يرفعون تقارير للقوة الأممية ويتابعون التحقيقات بالحوادث التي قد تؤدي إلى خرق القرار الأممي 1701 الصادر عقب عدوان يوليو/ تموز 2006 وينص على وقف الأعمال القتالية وحصر الانتشار المسلح في جنوب لبنان بالجيش اللبناني و«يونيفيل».

وذكر بيان صدر عن مكتب رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، أمس، أنه أجرى اتصالاً هاتفياً مع قائد «يونيفيل» أرولدو لوزارو «عبّر فيه عن إدانته لهذا الحادث الخطير»، كما «عبّر عن تضامنه مع القوات الدولية بعد الاستهداف الذي أصاب آلية ليونيفيل، ما أدى إلى سقوط عدد من الجرحى». من جهتها، أعلنت وزارة الخارجية اللبنانية، في بيان، عزمها تقديم شكوى عاجلة إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص استهداف إسرائيل الدورية الأممية. وأوضحت أن الاستهداف «لحماة السلام من موظفي الأمم المتحدة جاء بعد مسلسل استهداف الصحافيين والمسعفين والأطفال والنساء والمدنيين». في الأثناء، ذكرت الوكالة الوطنية للإعلام أن طائرة مسيّرة إسرائيلية أغارت على ساتر لموقع للجيش اللبناني في منطقة الحدب في عيتا الشعب، من دون وقوع إصابات. كما شنّ طيران الاحتلال عدداً من الغارات على بلدة الطيبة جنوبي لبنان. وقالت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية إن الغارات أدت إلى تدمير 3 منازل من دون تسجيل إصابات بشرية. كما تعرضت بلدة حانين لغارتين، وشن طيران الاحتلال غارتين متتاليتين على بلدة الناقورة، مستهدفاً المنازل السكنية. كذلك استهدفت مدفعية الاحتلال المنازل وسط بلدة الضهيرة وأطراف بلدة طيرحرفا، ومحيط حمامص وأطراف الخيام. وكان العدو الإسرائيلي قد أطلق مساء أمس الأول عدداً من قذائف المدفعية الثقيلة على أطراف بلدات مروحين وعيتا الشعب ورميش في القطاعين الغربي والأوسط. وأعلن جيش الاحتلال، في بيان، أنه «هاجم بنى تحتية لحزب الله في بلدات الطيبة والناقورة وحانين، جنوبي لبنان». وأضاف أنه «رصد إطلاق قذائف باتجاه مواقع إسرائيلية في المنطقة الحدودية، وهاجم مصادر النيران». من جهته، أعلن حزب الله، في بيانات، أن مقاتليه استهدفوا مبنى يتموضع فيه جنود الاحتلال بمستوطنة أدميت، بالأسلحة المناسبة وأوقعوا إصابات مؤكدة. كذلك أفاد بأنه استهدف تحركاً لجنود الاحتلال الإسرائيلي داخل موقع الراهب ومحيطه بالأسلحة الصاروخية وقذائف المدفعية، فضلاً عن قاعدة خربة ماعر بالأسلحة الصاروخية. كذلك أعلن حزب الله استهدافه تجمعاً لجنود الاحتلال في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة.

عناصر من «اليونيفيل» قرب ميس الجبل جنوب لبنان، ديسمبر 2019 (حسين صالا/أسوشييتد برس)

الحدث

إحياء «يوم الأرض»

وقف الحرب على غزة يتصدر مطالب آلاف المشاركين بالمسيرة المركزية في ديرحنا بأراضي الـ48

أحيا الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948، أمس السبت، ذكرى «يوم الأرض»، والذي تزامن مع العدوان الإسرائيلي الشامل على الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة وأراضي الـ48. وبينما خرجت مسيرة مركزية في دير حنا، تحت شعار وقف الحرب على غزة، شدّد المشاركون على وحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال

دير حنا ـ **ناهد دربس**

اكتسبت الفعاليات بمناسبة الذكرى الـ48 لـ«يوم الأرض»، أمس السبت، زخماً إضافياً نظراً لتزامنها هذا العام مع تصاعد العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلتين، منذ «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وسط الهجمة الاستيطانية المتواصلة في الأراضي الفلسطينية.

وبينما شمل إحياء ذكرى «يوم الأرض»، أمس إلى جانب الداخل المحتل، مناطق في الضفة الغربية، شهدت العديد من المدن والعواصم العالمية، أيضاً تظاهرات حاشدة، نَدّدت كما كل يوم سبت منذ بدء العدوان، بجرائم الاحتلال المتواصلة لليوم الـ176 على التوالي في قطاع غزة. وشارك الآلاف في تظاهرات نظمت في العاصمة الألمانية برلين، والعاصمة البريطانية لندن، والعاصمة الفرنسية باريس، ومدينة أرهوس الدنماركية والعاصمة كوبنهاغن، ومدينة ميلانو الإيطالية، وهلسنبوري السويدية، دعماً للشعب الفلسطيني، وللمطالبة بوقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع. ورفع المشاركون في التظاهرات الأعلام الفلسطينية، واللافتات المندّدة بالجرائم التي يرتكبها الاحتلال، داعين إلى وقف المعايير المزدوجة وضرورة محاكمة الاحتلال على مجازره.

ويُحيي الفلسطينيون في جميع أماكن وجودهم، ذكرى يوم الأرض في 30 مارس/ آذار من كل عام، من خلال عدّة فعاليات. وتعود أحداثها للمواجهة التي جرت في عام 1976 بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال في أراضي الـ48، واستشهد خلالها 6 فلسطينيين، وجرح 49 آخرون، فيما اعتُقل نحو 300 شخص، وذلك إثر مصادرة حكومة الاحتلال في 29 فبراير/ شباط فبراير من ذلك العام على مصادرة 21 ألف دونم تعود ملكيتها لفلاحين فلسطينيين من بلدات سخنين، وعرابة، ودير حنا، وعرب السواعد، لتخصيصها لبناء المزيد من المستوطنات. وبينما تمثلت اعتداءات دولة الاحتلال، منذ 7 أكتوبر، على فلسطينيي الداخل المحتل عام 1948، بالتضييق والقمع ومنع التظاهرات دعماً للقطاع، إلى جانب الملاحقات والاعتقالات على خلفية منشورات على مواقع التواصل بذريعة التعاطف مع «الإرهاب»، فإن ذلك لم يمنع خروج الآف الفلسطينيين، أمس، في مسيرة مركزية إحياء لذكرى «يوم الأرض الخالد».

وشارك نحو 10 آلاف متظاهر، وفق موقع عرب48، من فلسطينيي الداخل، عصر أمس، في المسيرة المركزية لإحياء الذكرى الـ48 لـ«يوم الأرض الخالد»، بقرية دير حنا، في الجليل الأسفل، بدعوة من «لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية» تحت شعار «أوقفوا الحرب على غزة». وانطلقت الفعاليات، صباح أمس، بزيارة عائلات الشهداء في سخنين وزيارة الأضرحة، ووضع أكاليل الورود عند النصب التذكاري، فيما شهدت بلدتا كفركنا والطيبة نشاطات محلية في الذكرى.

ورفع المتظاهرون الذين انطلقوا بمسيرتهم من ساحة الشهداء في دير حنا، أعلاماً فلسطينية، وهتفوا: «أرض الملل أصحابها

من مسيرة دير حنا أمس (العربي الجديد)

سامي أبو شحادة: جرائم الإبادة أعادت وبقوّة نكبة عام 1948

حماس: جذوة المقاومة لن تنتهي ولن تُخمد إلّا بالتحرير

مش لبيبي وكلابها»، «ما منهاب إسرائيل أمّ الإرهاب»، «غزة هاشم ما بتركع للدبابة والمدفع».

وقال رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، سامي أبو شحادة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الرسالة من دير حنا في الذكرى الـ48 في يوم الأرض الخالد هو أن (أراضي) 48 في هذا العام حاضرة أكثر بكثير من عام 1976». وأضاف أن «جرائم الإبادة على أبناء شعبنا في غزة أعادت وبقوة نكبة عام 1948»، لافتاً إلى أن «هذه الجرائم المستمرة أيضاً على أهلنا في الضفة وهذا الحصار السياسي للفلسطينيين في الداخل يؤكد مرة أخرى أننا عدنا إلى المربع الأول».

بدوره قال الأب سيمون خوري من قرية كفركنا، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «في الحقيقة النكبة لم تنته، ما زلنا نعيش النكبة، كل يوم هو يوم أرض، علينا ألا ننسى هذا»، مضيفاً: «لهم (الاحتلال) السلاح ولنا الله، لهم السلاح ولنا الحق».

من جهة أخرى قال القيادي في «حركة أبناء البلد»، محمد كناعنة أبو أسعد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «رسالة شعبنا من الداخل الفلسطيني، هي أوقفوا الحرب الآن على أهلنا في غزة»، مضيفاً: «نحن جزء من هذا الشعب، هذا شعبنا الذي يذبح هناك، نحن نطلق صرختنا وصرخة شعبنا، بكل قواه وأطيافه في الداخل الفلسطيني، إلى جانب شعبنا في وقف الحرب ووقف العدوان»، معتبراً أن «رسالة الحياة ستنتصر على آلة الدمار والحرب». وفي الأثناء قال الناشط محمود عواودة، أحد المشاركين في المسيرة أمس، إن الرسالة هذا العام «مختلفة بسبب الحرب على غزة وسفك الدماء واقتحامات المسجد الأقصى»، إلى جانب العنصرية، مضيفاً أن «هذه الأرض لنا وهو (الاحتلال) يحاول سرقتها».

واختتمت المسيرة، بكلمة لرئيس «لجنة المتابعة» محمد بركة، والذي اعتبر أن «هذا الحضور الواسع في إحياء ذكرى يوم الأرض، يؤكد أننا نكسر المرة تلو الأخرى كل الرهانات على كسرنا، وتفرقتنا وسلخنا عن انتمائنا الوطني الفلسطيني». وأضاف أن «كل من راهن على تفرقة هذا الشعب ليرى هنا ما أراه أمامي، من وحدة صلبة ثابتة».

وتوقف بركة عند ما تتعرض له الضفة الغربية والقدس المحتلتين من اعتداءات. وعن استفحال سياسة الاضطهاد والقمع، وتعميق سياسة التمييز العنصري، قال: «نحن لن نرضخ ولن ننكسر، كما فعلنا على مدى 76 عاماً».

على صعيد آخر تعهدت حركة حماس بـ«الإبقاء على جذوة المقاومة مشتعلة» في وجه الاحتلال، معبرة في بيان بمناسبة الذكرى الـ48 ليوم الأرض، أن «طوفان الأقصى امتداد لمسيرة شعبنا في الدفاع عن الأرض والمقدسات». وشدّدت الحركة على أن «يوم الأرض سيبقى عنواناً وطنياً خالداً، ومحطة مشرقة في تاريخ شعبنا النضالي»، مضيفة أن «جذوة المقاومة لن تنتهي ولن تُخمد إلا بالتحرير الشامل، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس».

إلى ذلك شارك أهالي أسرى وممثلون عن القوى الوطنية في الضفة الغربية بوقفات إحياء لـ«يوم الأرض» وإسناداً للمعتقلين في سجون الاحتلال، وتنديداً بالمجازر في قطاع غزة. ورفع المشاركون في الوقفات، لا سيما في نابلس وبيت لحم، يافطات كتبت عليها عبارات تؤكد التمسك بالأرض وبقدسية قضية الأسرى.

تحديات وجودية

قال الخبير الفلسطيني في شؤون الاستيطان خليل تفكجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أمس السبت، إن الذكرى الـ48 ليوم الأرض «تكشف عن نجاح الاحتلال الإسرائيلي في تغيير كامل المشهد على الأرض الفلسطينية التي تسرب معظمها من أيدي لمصلحة الاستيطان»، وأضاف أن الفلسطينيين «أتوا اليوم في مواجهة تحديات وجودية»، لافتاً إلى أنه «ربما لن يجدوا من مفر أمامهم سوى خوض معركة أرض جديدة تبقي بحوزتهم ما تبقى من أراضيهم».

تقرير

بلينكن وعباس في رام الله، نوفمبر الماضي (ناصر ناصر/ Epa)

مقايضة أميركية لوقف مخصصات الشهداء والجرحى

رام الله ـ **نائلة خليل**
والشلال ـ **العربي الجديد**

لم تتوقف الإدارة الأميركية عن المناداة بضرورة «إصلاح السلطة» الفلسطينية بالتزامن مع تصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والحديث عما يسمّى باليوم التالي للحرب. وقد حضر هذا العنوان في تصريح أكثر من مسؤول أميركي، بينهم الرئيس جو بايدن الذي تحدث في فبراير/ شباط الماضي عن ضرورة «هيكلة السلطة الفلسطينية والاستعداد لبناء دولة فلسطينية مستقلة»، ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الذي ناقش قبل فترة أيضاً مع رئيس السلطة محمود عباس «فوائد إصلاح السلطة الفلسطينية».

وفيما ذهب عباس أخيراً باتجاه استبدال حكومة محمد اشتية وتعيين محمد مصطفى رئيساً جديداً للوزراء تماشياً مع هذا المطلب، فإن تفاصيل الخطة الأميركية لـ«إصلاح السلطة» تتكشف تباعاً، لا سيما بعد ما نشره موقع بوليتيكو الأميركي، يوم الجمعة الماضي، عن أنها تتضمن حوالي 20 مقترحاً، بما في ذلك إنهاء المخصصات التي تدعم الفلسطينيين وعائلاتهم مالياً في حال إصابتهم، أو سجنهم، أو استشهادهم، أثناء قيامهم بأعمال مقاومة ضدّ إسرائيل. كما أشار المصدر الذي كشف للموقع عن البنود إلى أن بعضها يشمل إنشاء آلية جديدة لمكافحة الفساد، وتغييرات في كيفية دفع أجور المتقاعدين. كذلك نقل الموقع عن مسؤولين في الإدارة الأميركية قولهما إن الولايات المتحدة تقترب من التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية لإنهاء «مخصصات الشهداء». ووفقاً للموقع، تشير مسودات إصلاح مدفوعات السلطة إلى أن القادة الفلسطينيين سيستبدلون المخصصات ببرنامج عام للرعاية الاجتماعية.

وفيما لم يصدر أي تعليق رسمي فلسطيني على التسريبات، أكد مسؤول فلسطيني، فضل عدم ذكر اسمه، في حديث لـ«العربي الجديد» أمس السبت، أن هناك مقترحاً أميركياً بهذا الخصوص ويأتي ضمن عدة مقترحات لإصلاح السلطة، «ويقوم على أن تعترف الولايات المتحدة الأميركية بدولة فلسطين، والعمل من أجل اعتماد فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، والإفراج عن الأموال التي قرصنتها دولة الاحتلال من السلطة الفلسطينية في السنوات الماضية والتي تتجاوز 570 مليون دولار، وعودة الولايات المتحدة الأميركية لتقديم مساعدات مالية للسلطة، حيث انقطعت كل أشكال المساعدات المالية للسلطة باستثناء تلك المقدمة للأجهزة الأمنية الفلسطينية بذريعة أن هذه الأموال لمحاربة الإرهاب، مقابل أن تقوم السلطة بتسوية مخصصات الأسرى والجرحى والشهداء عبر نظام الرعاية الاجتماعية الذي يقدم الدعم للمحتاجين».

من جهته، أكد مدير عام المخصصات في مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى محمد صبيحات، لـ«العربي الجديد»، أنه لا يوجد أي تغيير على مخصصات أسرى الشهداء الفلسطينيين، قائلاً: «قرأنا هذا الخبر في الإعلام الغربي والإسرائيلي، وليست لدينا أي تعليمات من السلطة الفلسطينية بشأن تغيير آلية دفع مخصصات أسر الشهداء، أو أن السلطة توصلت إلى أي اتفاقية من أي نوع مع الولايات المتحدة الأميركية تمس مخصصات أسر الشهداء والأسرى أو آلية دفعها».

شرق غرب

واشنطن تعتزم فرض قيود على مسؤولين في هونغ كونغ

أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في بيان ليل الجمعة السبت، أن بلاده بصدد «اتخاذ إجراءات» لفرض قيود جديدة على منح تأشيرات دخول لمسؤولين من هونغ كونغ، مضيفاً أن بكين «واصلت اتخاذ إجراءات ضد الحكم الذاتي الواسع الموعود (عام 1997)» في المدينة، تشمل إقرار المادة 23. والمادة تتعلق بقانون الأمن القومي الذي يستهدف مرتكبي الخيانة والتمرد والتجسس وسرقة أسرار الدولة.
(فرانس برس)

البرازيل: المحكمة ترفض طلب بولسونارو استعادة جواز سفره

رفضت المحكمة العليا في البرازيل، أول من أمس الجمعة، طلباً قدمه محامو الرئيس السابق جايير بولسونارو (الصورة) لإعادة جواز سفره إليه ليتمكن من السفر إلى إسرائيل، لحضور حدث في مايو/ أيار المقبل، بدعوة من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. وصودر جواز سفر بولسونارو الشهر الماضي في إطار تحقيق في خطة تجاهل نتائج انتخابات 2022.
(أسوشييتد برس)

اعتقال مسؤول نمساوي سابق بشبهة التجسس

أفادت تقارير إعلامية ألمانية ونمساوية، أمس السبت، باعتقال إيغيستو أوت، المسؤول السابق في المكتب الاتحادي لحماية الدستور ومكافحة الإرهاب (المخابرات الداخلية)، أول من أمس الجمعة، مع شخص آخر، بشبهة إساءة استخدام المنصب والإضرار بالنمسا. وبحسب وسائل الإعلام، يشتبه في أن أوت نقل معلومات إلى النمساوي المطلوب بتهمة الاحتيال جان مارساليك، وهو عضو مجلس الإدارة السابق لشركة المدفوعات الألمانية «وايركارد»، التي انهارت في عام 2020.
(رويترز)

فنزويلا: زعيمة المعارضة تدعو إلى الضغط بشأن الانتخابات

دعت ماريا كورينا ماتشادو (الصورة) ورئيسة حزب «منصة الوحدة الديمقراطية»، على منصة إكس، أول من أمس الجمعة، المجتمع الدولي إلى ممارسة مزيد من الضغوط على حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، للسماح لكورينا يوريس، التي اختارها ائتلاف المعارضة، بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية في يوليو/ تموز المقبل. وكانت يوريس، التي عرقل تسجيل ترشيحها حجب صفحة المجلس الانتخابي الوطني على الإنترنت، هي بديل ماتشادو التي فازت في الانتخابات التمهيدية للمعارضة العام الماضي، لكنها مُنعت من تولي مناصب عامة مدة 15 عاماً بعد اتهامها بقضايا فساد.
(فرانس برس)

مداهمة مقر رئيسة البيرو

أظهرت صور متلفزة في البيرو، أول من أمس الجمعة، مداهمة مقر إقامة الرئيسة دينا بولوارتي، بإذن من القضاء، بناء على طلب مكتب المدعي العام خوان فليبلينا. وتخضع بولوارتي لتحقيق أولي لحيازتها مجموعة غير معلنة من الساعات الفاخرة منذ وصولها إلى السلطة في 2021 نائبةً للرئيس بيدرو كاستيو حينها، ووزيرةً للاندماج الاجتماعي، ثم رئيسةً في 2022.
(أسوشييتد برس)

رصد

الاحتلال يستولي على 27 ألف دونم بعد السابع من أكتوبر

رصدت «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» استيلاء دولة الاحتلال على 27 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية، بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي

رام الله ـ **العربي الجديد**

أعلنت «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» الفلسطينية أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استولت بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على 27 ألف دونم، متناولة في بيان أمس السبت، «بمناسبة الذكرى الـ48 ليوم الأرض الخالد، ونصف عام على العدوان الرهيب الذي تشنه أجهزة دولة الاحتلال على أماكن الوجود الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة»، أبرز إجراءات الاحتلال التي تهدف إلى السيطرة على الأرض الفلسطينية. وبموازاة ذلك اعتبر «المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان» التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تقرير «الاستيطان الأسبوعي»، أمس، أن تسليم سلطات الاحتلال، الأربعاء الماضي، بلدية عقربا جنوب نابلس قراراً صادق عليه وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، بالاستيلاء على 8159 دونماً من أراضي البلدة، والتي تطل على شفا الغور في محافظة نابلس، وغور الفارعة، هي «الأوسع منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي». وأضاف التقرير أن سموتريتش «عالق بين العقوبات التي بدأت الإدارة الأميركية وغيرها من الدول الغربية تفرضها على المستوطنين الذين يمارسون العنف والإرهاب ضد المواطنين الفلسطينيين، وعلى كياناتهم الاستيطانية، وبين وعود الحماية التي يغدقها على المستوطنين بشكل عام وقاعدته الانتخابية بشكل خاص».

وبينما أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في تقرير الخميس الماضي بمناسبة «يوم الأرض»، باستيلاء الاحتلال على 50 ألفاً و526 دونماً عام 2023، مقارنة بحوالي 26 ألف دونم عام 2022، قال رئيس «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» مؤيد شعبان، أمس، إن «مساحة الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها دولة الاحتلال وتخضع للعديد من الإجراءات الاحتلالية بلغ ما مساحته 2380 كيلومتراً مربعاً». وأوضح أن ذلك «يعادل 42 بالمائة من مجمل أراضي الضفة الغربية و69 بالمائة من مجمل المناطق المصنفة ج، وهي المناطق التي تخضع للحكم العسكري الاحتلالي».

ووفقاً لشعبان، فإن دولة الاحتلال «تسترت عن الأرض ومقاومة الاستيطان» التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تقرير «الاستيطان الأسبوعي»، أمس، أن تسليم سلطات الاحتلال، الأربعاء الماضي، بلدية عقربا جنوب نابلس قراراً صادق عليه وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، بالاستيلاء على 8159 دونماً من أراضي البلدة، والتي تطل على شفا الغور في محافظة نابلس، وغور الفارعة، هي «الأوسع منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي». وأضاف التقرير أن سموتريتش «عالق بين العقوبات التي بدأت الإدارة الأميركية وغيرها من الدول الغربية تفرضها على المستوطنين الذين يمارسون العنف والإرهاب ضد المواطنين الفلسطينيين، وعلى كياناتهم الاستيطانية، وبين وعود الحماية التي يغدقها على المستوطنين بشكل عام وقاعدته الانتخابية بشكل خاص».

وبينما أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في تقرير الخميس الماضي بمناسبة «يوم الأرض»، باستيلاء الاحتلال على 50 ألفاً و526 دونماً عام 2023، مقارنة بحوالي 26 ألف دونم عام 2022، قال رئيس «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» مؤيد شعبان، أمس، إن «مساحة الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها دولة الاحتلال وتخضع للعديد من الإجراءات الاحتلالية بلغ ما مساحته 2380 كيلومتراً مربعاً». وأوضح أن ذلك «يعادل 42 بالمائة من مجمل أراضي الضفة الغربية و69 بالمائة من مجمل المناطق المصنفة ج، وهي المناطق التي تخضع للحكم العسكري الاحتلالي».

ووفقاً لشعبان، فإن دولة الاحتلال «تسترت

9700 اعتداء للاحتلال والمستوطنين منذ السابع من أكتوبر

بستار العدوان الرهيب» في قطاع غزة لتنفيذ «عمليات مصادرة ممنهجة لأراضٍ الفلسطينية طاولت 27 ألف دونم من أراضي الفلسطينيين، منها 15 ألف دونم تحت مسمى تعديل حدود محميات طبيعية في أريحا والأغوار، و11 ألف دونم من خلال ثلاثة أوامر إعلان أراضي دولة في محافظات القدس ونابلس، و230 دونماً من خلال 24 أمراً لوضع اليد لأغراض عسكرية تمنع في المستقبل وصول المواطنين إلى آلاف الدونمات». ولفت إلى أن دولة الاحتلال بدأت فعلاً بإنشاء مناطق عازلة حول المستوطنات من خلال أوامر العسكرية، وبالتالي عزل المزيد من الأراضي بالحجج العسكرية والأمنية، مضيفاً أن الجهات التخطيطية في دولة الاحتلال درست، بعد السابع من أكتوبر، 52 مخططاً هيكلياً لغرض بناء 8829 وحدة استيطانية على مساحة 6852 دونماً، وصودق على 1895 وحدة منها.

وتركزت هذه المخططات في محافظة القدس بـ13 مخططاً هيكلياً، معظمها في مستوطنة معاليه أدوميم، تليها محافظة بيت لحم بتسعة مخططات هيكلية لمستوطنات مقامة على أراضيها، تركز معظمها في مستوطنتي بيتار عيليت وإفرات. وتأتي في المرتبة الثالثة محافظة سلفيت بثمانية مخططات معظمها لصالح مستوطنة أرئيل، ثم محافظة رام الله بسبعة مخططات لمستوطنات في أرجاء المحافظة. ولفت شعبان إلى أن المستوطنين أنشأوا 11 بؤرة استيطانية، وشُقت خمسة طرق لتسهيل تحركهم وربط بؤر بمستوطنات قائمة.

ومنذ السابع من أكتوبر نفذ جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين ما مجموعه 9700 اعتداء، تركزت في محافظة القدس بـ1592 اعتداء، ثم محافظة نابلس بـ1471 اعتداء، ثم محافظة الخليل بـ1436 اعتداء. في حين نفذ المستوطنون 1156 اعتداء، تركزت في محافظات نابلس بـ388 اعتداء، ومحافظة الخليل بـ276 اعتداء، ما تسبب «باستشهاد 12 مواطناً فلسطينياً على يد مستوطنين». وبلغ عدد الاعتداءات التي نفذها جيش الاحتلال ما مجموعه 8545 اعتداء، فيما «قدّم الحماية للمستوطنين في 194 حادثة إرهابية». أما عن «إجراءات الاحتلال وإرهاب مليشيا مستوطنيه»، فقد أدت وفق شعبان إلى تهجير «25 تجمعاً بدوياً فلسطينياً تتكون من 220 عائلة، تشمل 1277 فرداً» إلى أماكن أخرى.

ومنعت إجراءات الاحتلال والمستوطنين وصول المواطنين إلى أكثر من نصف مليون دونم من الأراضي الزراعية، في موسم قطاف الزيتون الأخير. أما عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوابات، حواجز عسكرية أو ترابية) التي تقسم الأراضي الفلسطينية وتفرض تشديدات على تنقل الأفراد والبضائع فقد بلغت 840 حاجزاً عسكرياً وبوابة، منها أكثر من 140 بوابة جرت عملية وضعها بُعيد السابع من أكتوبر.

على حاجز للاحتلال في بيت لحم، أول من أمس (حازم بدر/فرانس برس)

تقرير

اشتباكات في طوباس وشهيد قرب جنين

استشهد فتى فلسطيني في بلدة قباطية برصاص الاحتلال، فيما اندلعت مواجهات مع الاحتلال في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، وسط حملة اعتقالات متواصلة

رام الله ـ **العربي الجديد**

تواصلت الاقتحامات اليومية في الضفة الغربية المحتلة، أمس السبت، وسط مواجهات بين مقاومين وقوات الاحتلال، والتي قتلت فتى فلسطينياً قرب جنين. وشيّع فلسطينيون، ظهر أمس، جثمان الفتى معتصم نبيل أبو عابد (13 عاماً)، بمسقط رأسه في بلدة قباطية جنوب جنين، بعدما استشهد، فجر أمس، خلال اقتحام قوات الاحتلال البلدة، فيما أصيب فلسطينيان آخران، وسط مداهمات واندلاع اشتباكات مسلحة بين مقاومين وتلك القوات، ليرتفع شهداء الضفة برصاص الاحتلال والمستوطنين، وفق معطيات وزارة الصحة الفلسطينية، إلى 455 شهيداً، منذ عملية طوفان الأقصى.

في غضون ذلك انسحبت قوات الاحتلال، صباح أمس، من مدينة طوباس، بعد اقتحام استمر ساعات. وتخلل الاقتحام، وفق مصادر محلية، دهم منازل عدة، واعتقال ثلاثة شبان، على وقع اندلاع مواجهات واشتباكات مسلحة مع مقاومين. من جهته ذكر تلفزيون فلسطين الحكومي أن قوة عسكرية إسرائيلية ترافقها جرافة اقتحمت طوباس، مخلّفة «إصابتين بالرصاص في الأطراف السفلية، نُقلا إلى مستشفى طوباس التركي الحكومي». وأعلنت «سرايا القدس - كتيبة طوباس» أنها خاضت اشتباكات مع قوات الاحتلال التي اقتحمت المدينة، ضمن معركة طوفان الأقصى.

وفي السياق أعلنت «الوية الناصر صلاح الدين»، وفق وسائل إعلام فلسطينية أمس، استهداف مستوطنة حومش، جنوبي جنين، بصليات كثيفة ومتتالية من الرصاص بشكل مباشر. وفي الأثناء أفادت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا باعتقال الاحتلال أمس الشقيقين أنس ومحمد حسام مجاهد خلال اقتحام بلدة ترقوميا شمال غربي الخليل، في حين طاولت الاقتحامات والاشتباكات مدينتَي أريحا وقلقيلية، وفق وسائل إعلام فلسطينية.

وذكرت «وفا»، أمس، أن الاحتلال اعتقل صبحة محمود العدرة وابنتها سناء، أثناء رعيهما الأغنام بالقرب من منزليهما في قرية التوانة، ونقلتا إلى معسكر «سوسيا». أما في القدس المحتلة، فقد طاولت الاعتقالات، أمس، 16 مواطناً من المدينة ومن داخل الأراضي المحتلة عام 48 في العشرينيات من العمر، أثناء خروجهم من المسجد الأقصى. وفي هذا الصدد، قال بيان لنادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية أمس، بمناسبة الذكرى الـ48 لـ«يوم الأرض»، إن الذكرى تأتي وقد تضاعفت أعداد الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر، لتصل إلى أكثر من تسعة آلاف أسير، مضيفاً أن «هذا المعطى لا يشمل كافة المعتقلين من غزة الذين يواصل الاحتلال تنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحقهم». وتابع: «تتزامن الذكرى الـ48 على يوم الأرض الخالد، مع أكثر الأعوام دموية بحقّ شعبنا في غزة، وذلك مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ الإبادة الجماعية في غزة، واستمرار عدوانه غير المسبوق بحقّ أسرانا في سجون الاحتلال الإسرائيلي ومعسكراته».

ووفق المؤسستين، فقد بلغت الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر في الضفة أكثر من 7870 حالة، وأشارتا كذلك إلى ما كشفه إعلام الاحتلال عن استشهاد معتقلين من قطاع غزة في معسكر سديه تيمان في بئر السبع، والكشف أخيراً عن استشهاد 27 معتقلاً من القطاع. وبينما يرفض الاحتلال حتى اليوم الكشف عن أي معطى بشأن مصير معتقلي قطاع غزة، قالت المؤسستان إن الاحتلال اعترف بإعدام أحد معتقلي القطاع، إلى جانب «معطيات أخرى تشير إلى إعدام آخرين».

إلى ذلك قالت «وفا» إن مستوطناً من مستوطنة سيدي بوعز بين بلدة الخضر وحوسان، غرب بيت لحم، احتجز الفتى باسل عبد الوهاب حمامرة (17 عاماً)، أثناء رعيه الأغنام في منطقة الشرفا في القرية، ثم أطلق سراحه بعد تهديده بعدم العودة مرة أخرى إلى هذا المكان.

من تشييع لثلاثة فلسطينيين استشهدوا خلال اقتحام مخيم جنين الأربعاء الماضي (ناصر الشايبة/Getty)

قضية

يهيمن التنافس في إسطنبول على الانتخابات المحلية التركية التي تجرى اليوم الأحد في 81 ولاية، لما لها من أهمية كبيرة، إذ يرى الجميع أنها قد تكون بوابة للوصول إلى الرئاسة في تركيا

تركيا: يوم الحسم في الانتخابات المحلية

المعركة الكبرى في إسطنبول

إسطنبول ـ **جابر عمر**

بعود الناخبون الأتراك مرة جديدة اليوم الأحد إلى صناديق الاقتراع، للمشاركة في الانتخابات المحلية، ليختتموا بذلك مرحلة طويلة من عمليات التصويت بدأت بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مايو/ أيار الماضي. وعلى الرغم من أن انتخابات اليوم معنيّة بشكل رئيسي بالخدمات المحلية، إلا أنها لا تخلو من طابع سياسي، إذ تنظر إليها الأحزاب السياسية بوصفها محطة مهمة في الصراع السياسي، خصوصاً مدينة إسطنبول التي تفتح لكل من يفوز بها أبواب التفوق في الانتخابات الرئاسية في عام 2028. وعلى الرغم من أنها لا تخوض الانتخابات بنفس تحالفات الانتخابات النيابية والرئاسية، فإن جبهة المعارضة لا تريد فقدان الأمل بعد خسارتها الانتخابات البرلمانية والرئاسية العام الماضي، فيما يريد التحالف الحاكم استغلال الاستحقاق الجديد لتعزيز مكاسبه الانتخابية ومحاولة استعادة المناطق التي خسرها سابقاً، ولا سيما إسطنبول. وسينتخب المقترعون في الانتخابات المحلية التركية رؤساء بلديات 81 ولاية، بينها 30 بلدية كبرى، و973 منطقة، و390 بلدة، فضلاً عن انتخاب أكثر من 50 ألف مختار، بالإضافة إلى أعضاء مجالس البلديات في الولايات والمناطق والبلدات، حيث تجرى من مرحلة واحدة، ويفوز بها من يتصدّر الانتخابات. وحددت الهيئة العليا للانتخابات الثاني من يونيو/ حزيران المقبل موعداً لانتخابات الإعادة في حال حصل أي إلغاء للنتائج نتيجة أي خلل معيّن. وبسبب ظروف المناخ تنطلق الانتخابات في 32 ولاية شرق البلاد عند الساعة السابعة صباحاً بالتوقيت المحلي، وتنتهي عند الساعة الرابعة عصراً، للاستفادة من ضوء النهار، فيما تبدأ في 49 ولاية عند الساعة الثامنة صباحاً وتستمر حتى الخامسة عصراً، ومع انتهاء عملية الاقتراع تبدأ عمليات الفرز مباشرة.

تنافس سياسي في الانتخابات المحلية

وعلى الرغم من أن الانتخابات المحلية التركية خدمية، إلا أن الأنظار متجهة إلى التنافس السياسي الكبير، إذ تنبع أهميتها من التنافس على كبرى المدن، لما لذلك من انعكاسات سياسية وعكس المزاج العام فيها، خاصة في مدن إسطنبول وأنقرة وإزمير وأنطاليا وبورصا، في مسعى من المعارضة للفوز بها وتعويض خسارتها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في مايو الماضي. فوز المعارضة، إن تحقّق، سيؤدي إلى مطالبتها مجدداً بالذهاب للانتخابات المبكرة والضغط على الحكومة. كما أن فوز رئيس بلدية إسطنبول الحالي ومرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو سيفتح له الطريق للترشح للانتخابات الرئاسية في عام 2028، ويرفع من حظوظه بشكل كبير واكتساب شعبية قل نظيرها بعد الرئيس رجب طيب أردوغان. في المقابل، يسعى مرشح التحالف الحاكم مراد قوروم للفوز برئاسة بلدية إسطنبول، مستفيداً من دعم أردوغان. ونظراً لشغله سابقاً منصب وزير البيئة والعمران، ولعمله بمؤسسة الإسكان الوطنية «توكي»، فإن اسمه برز مع أهمية العمل في إسطنبول لوقايتها من خطر زلزال قادم يتحدث عنه العلماء. وتسعى الحكومة عبر التحوّل العمراني لتقوية المنازل والمباني في المدينة، وهذا كله يجعل قوروم، بنظر البعض، قادراً على منافسة إمام أوغلو. يشار إلى أن إسطنبول تشهد تنافساً بين 22 حزباً و27 مستقلاً، لكن التنافس ينحصر بين مراد قوروم، وهو مرشح حزب العدالة والتنمية صاحب أكثر الأصوات في إسطنبول في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ومرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو. ويدعم المرشح الأول حزب الحركة القومية، فيما يدعم مرشح «الشعب الجمهوري» بشكل غير رسمي حزب «ديم» الكردي، على الرغم من تقديم الأخير مرشحاً وعدم انسحابه. وتتألف إسطنبول من 39 منطقة، تسعى الأحزاب للتنافس عليها وعلى رئاسة بلديتها الكبرى ومجلسها البلدي. وفي انتخابات عام 2019 فاز حزب العدالة والتنمية في 24 منطقة، وحزب الشعب الجمهوري في 14 منطقة، فيما فاز حزب الحركة القومية في منطقة واحدة. وفي حين تمكن التحالف الجمهوري الحاكم من الفوز بأغلبية المجلس البلدي، فقد فاز أكرم إمام أوغلو، مرشح تحالف الشعب المعارض، برئاسة البلدية.

وخسارة المعارضة ستكون إيذاناً بفصل جديد من الخلافات فيما بينها، وقد تؤدي إلى اختفاء أحزاب، وتداخل أخرى بعضها ببعض، واستقالات ومؤتمرات عامة، فيما ستتعزّز هيمنة حزب العدالة والتنمية الحاكم، ما قد يؤدي إلى نشوء خريطة سياسية جديدة في تركيا. أما فوز التحالف الجمهوري، الذي يقوده حزب العدالة والتنمية بالشراكة مع حزب الحركة القومية، بانتخابات بلدية إسطنبول، فسيعزّز سيطرة أردوغان على مقاليد البلاد. يشار إلى أنها الولاية الأخيرة لأردوغان دستورياً، ما لم تذهب البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة، أو يتم إجراء تعديلات دستورية جديدة. وفي الوقت ذاته يرغب أردوغان في السيطرة على إسطنبول لما لها من مكانة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وتعدّ أكبر مدن تركيا. وإلى جانب إسطنبول تتجه الأنظار إلى العاصمة أنقرة، لغياب القدرة على التنبؤ بالحسم فيها أيضاً. وتضمّ بلدية أنقرة الكبرى 26 بلدية فرعية، وتقع في الترتيب الثاني بعد بلدية إسطنبول من حيث الأهمية والقاعدة الانتخابية، لما لها من رمزية وحضور سياسي مهم اكتسبتها من عدد سكانها الذي وصل إلى 5 ملايين و800 ألف نسمة، إذ تأتي في الترتيب الثاني من حيث عدد السكان. كما أن مساحتها الجغرافية، التي تبلغ نحو 26 ألف كيلومتر مربع، تضعها في الترتيب الثاني على مستوى الولايات التركية من حيث المساحة بعد قونيه، إضافة إلى وجود مؤسسات الدولة كافة التي تجعل من أنقرة مركز القرار السياسي التركي.

> فوز المعارضة سيؤدي إلى مطالبتها بانتخابات برلمانية مبكرة
>
> حامد أوغلو: سيكون للفائز بإسطنبول دور في انتخابات 2028

ويُعد رئيس بلدية أنقرة الحالي والمرشح لولاية جديدة عن «الشعب الجمهوري» منصور يافاش أحد أبرز المرشحين. وكان قد حصل على نسبة 50,93 في المائة من الأصوات خلال الانتخابات المحلية التركية في عام 2019. ويخوض السياسي القومي المخضرم تورغوت التنوك الانتخابات مرشحاً عن «العدالة والتنمية» والتحالف الجمهوري. كما يبرز اسم جنكيز تويال بلدريم مرشحاً عن الحزب «الجيد» الذي قرر خوض الانتخابات المحلية بشكل منفرد، وهو يعتبر بمثابة تهديد حقيقي ليافاش، لأن هذا الأخير كان قد حظي بدعم «الجيد» في عام 2019، كما أن بلدريم كان قد انتقل من «الشعب الجمهوري» إلى حزب «الجيد». وكما جرت عادة الانتخابات، يرجّح فوز حزب العدالة والتنمية في مناطق وسط الأناضول وشمالاً في البحر الأسود، وجنوب البلاد، فيما ينتظر فوق حزب الشعب الجمهوري العلماني غرب وجنوب غرب البلاد. ويتوقع فوز حزب ديم الكردي في جنوب شرق البلاد، فيما يُعتبر جنوب البلاد محطة مهمة للأحزاب القومية، مثل الحركة القومية والحزب الجيد.

مناصرون لإمام أوغلو في إسطنبول، مارس الحالي (أوميت بكتاس/رويترز)

مليون مقترع للمرة الأولى

تتركّز أنظار الأحزاب السياسية في تركيا على صناديق الاقتراع في الانتخابات المحلية اليوم الأحد، إذ يمكن لـ61 مليوناً و441 ألفاً و882 ناخباً المشاركة في الانتخابات داخل تركيا حصراً، بينهم مليون و32 ألفاً و610 ينتخبون للمرة الأولى، في أكثر من 206 آلاف صندوق اقتراع في البلاد لانتخاب أعضاء البلديات وأكثر من 50 ألف مختار. ويتنافس في الانتخابات البلدية 34 حزباً سياسياً، وفق آخر معطيات الهيئة العليا للانتخابات.

غياب التحالفات السابقة

وبخلاف الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السابقة، غابت التحالفات السابقة الكبيرة بين جبهتي الحكومة والمعارضة، حيث حافظ حزب العدالة والتنمية على تحالفه مع الحركة القومية، لكنه فقد حزب الرفاه من جديد، الذي بات ثالث أكبر حزب سياسي في تركيا من حيث الأعضاء، بحسب رئيسة فاتح أربكان، بتجاوز عدد أعضاءه 520 ألفاً، بعد حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري. وعلى جبهة المعارضة، فقد حزب الشعب الجمهوري أحزاب «الجيد» و«العمل» و«الرفاه من جديد»، واحزاباً أخرى انشقت من «العدالة والتنمية»، مثل «دواء» و«المستقبل» و«السعادة» و«الديمقراطي»، فيما استطاع التعاون مع حزب ديم الكردي، ما قد يمهد الطريق أمام حزب الشعب الجمهوري للحفاظ على كبريات المدن، خصوصاً إسطنبول وأنقرة.

الكاتب والمحلل السياسي مصطفى حامد أوغلو تحدث، لـ«العربي الجديد»، عن الانتخابات المحلية التركية وأهميتها. وقال: «رغم أنها انتخابات محلية لكنها تأخذ أحياناً طابعاً سياسياً لعدة أسباب، أولاً التركيز على بلدية إسطنبول ومحاولة رئيس بلديتها منذ البداية أن يكون هناك سجال بينه وبين رئيس الجمهورية، بمعنى أنه أراد أن يكون المخاطب له هو رئيس الجمهورية. لكن الحزب الحاكم تحاشى هذا الأمر وحاول أن يركز على الخدمات المحلية». وأضاف: «طبعاً هذه الانتخابات المحلية تأتي بعد خسارة المعارضة الانتخابات الرئاسية وخسارة الأغلبية في البرلمان، ما تسبب بتصدع وتفكك المعارضة، وجعل مهمة رئيس بلدية إسطنبول صعبة، وهو يحاول أن يعيد أصوات الأحزاب التي كانت متفقة معه سابقاً، والتي قدمت مرشحين عنها». وأوضح أن «الانقطاع دائماً يوجه إلى رئيس البلدية بأنه يواجه كل المرشحين الآخرين، حتى الذين كانوا معه في الانتخابات الرئاسية». وتابع حامد أوغلو: «كون الانتخابات محلية، فإن للمرشح دوراً كبيراً فيها، لأن الناس في المناطق، خاصة المدن الصغيرة، ينظرون إلى المرشح بغض النظر عن الحزب الذي ينتمي له». وأوضح أن هناك عاملين لفوز المرشح في الانتخابات المحلية التركية هما «الحزبي وكفاءة وشعبية وانتماء المرشح ربما إلى العشائر، بالإضافة إلى الشعبية التي حاز عليها في المدينة أو المنطقة التي يسكنها». وقال: «هناك بعض البلديات قد يربحها الحزب الجيد وأخرى قد يربحها حزب الرفاه من جديد، رغم قلة فرص حصولهما على نسبة أصوات عالية على مستوى تركيا». وفي حين أعرب عن اعتقاده أن «التحالف الجمهوري سيحصد الكثير من الأصوات في المدن»، أشار إلى أن «الخلاف يبقى على المدن الكبرى، خصوصاً إسطنبول وأنقرة، لما لهما من ثقل ورمزية، خاصة إسطنبول بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، وأنقرة وإزمير بالنسبة إلى أحزاب المعارضة».

إسطنبول المحرك الأساسي للانتخابات

وشدد حامد أوغلو على أن «إسطنبول هي المحرك الأساسي للانتخابات لعدة أسباب، أولاً لأن أردوغان أعلن، في أولى كلماته بعد فوزه بالرئاسة، أننا على موعد بعد عام في انتخابات بلدية إسطنبول، ما يظهر أن هدفه هو الفوز ببلدية إسطنبول، وثانياً بسبب رمزية إسطنبول بالنسبة لكل الأتراك وللعدالة والتنمية وأردوغان». وأضاف: «ثالثاً، لأن إسطنبول تشكل الثقل الاقتصادي والسكاني والثقافي والتجاري والسياحي في تركيا، والذي سيفوز بها سيكون له دور كبير في انتخابات 2028. وإمام أوغلو سيكون اللاعب الأساسي في الانتخابات المقبلة إذا فاز فيها، وسيستعيد الأمل بأنه قد يكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية». وأوضح أن «خسارة العدالة والتنمية لإسطنبول ستجعل المعارضة تشعر من جديد بأنها لم تتنه بشكل كامل، وستستعيد الثقة بنفسها وتبدأ بترتيب صفوفها والمناداة بالانتخابات المبكرة. وبالنسبة للعدالة والتنمية طبعاً الفوز بإسطنبول يعني الفوز بتركيا». واعتبر أن «هذه الانتخابات، وإن كانت محلية، لكنها ستحدث تغييرات كبيرة بالخريطة السياسية بتركيا، وستنعكس على كثير من الأحزاب، حيث قد تندثر الكثير من الأحزاب التي خرجت من عباءة العدالة والتنمية، وربما تستقيل رئيسة الحزب الجيد ميرال أكشنر، فيما ستعيد أحزاب أخرى حساباتها من جديد» من جهته، أوضح الكاتب والصحافي مصطفى أوزجان، لـ«العربي الجديد»، أن «الصراع على أشده في الانتخابات المحلية التركية بسبب أن حزب الشعب الجمهوري لم يفز في الانتخابات الرئاسية، لذلك يكثف جهوده للحصول على أكبر حصة من البلديات كما كان في عام 2019». وأشار إلى أن «أردوغان مصمم على تخليص مدينة إسطنبول من حزب الشعب الجمهوري، لأن مشواره السياسي بدأ منها، لذلك يريد أن تعود إسطنبول إلى بيت حزب العدالة والتنمية». واعتبر أنه «لو حصل إمام أوغلو على رئاسة بلدية إسطنبول فإن المرشحين من جديد لباب الرئاسة بعد ثلاث أو أربع سنوات، لذلك هناك منافسة شديدة في هذه الانتخابات على هذا الأساس».

لا ثقة باستطلاعات الرأي

أوضح الكاتب والصحافي مصطفى أوزجان، لـ«العربي الجديد»، أنه على الرغم من أن استطلاعات الرأي تظهر تقدّم رئيس بلدية إسطنبول الحالي ومرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو على الطريق للترشح للانتخابات الرئاسية في عام 2028، ويرفع من حظوظه بشكل كبير واكتساب شعبية قل نظيرها بعد الرئيس رجب طيب أردوغان، في المقابل، يسعى مرشح التحالف الحاكم مراد قوروم للفوز برئاسة بلدية إسطنبول، مستفيداً من دعم أردوغان. ونظراً لشغله سابقاً منصب وزير البيئة والعمران، ولعمله بمؤسسة الإسكان الوطنية «توكي»، فإن اسمه برز مع أهمية العمل في إسطنبول لوقايتها من خطر زلزال قادم يتحدث عنه العلماء. وتسعى الحكومة عبر التحوّل العمراني لتقوية المنازل والمباني في المدينة، وهذا كله يجعل قوروم، بنظر البعض، قادراً على منافسة إمام أوغلو. يشار إلى أن إسطنبول تشهد تنافساً بين 22 حزباً و27 مستقلاً، لكن التنافس ينحصر بين مراد قوروم، وهو مرشح حزب العدالة والتنمية صاحب أكثر الأصوات في إسطنبول في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ومرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو. ويدعم المرشح الأول حزب الحركة القومية، فيما يدعم مرشح «الشعب الجمهوري» بشكل غير رسمي حزب «ديم» الكردي، على الرغم من تقديم الأخير مرشحاً وعدم انسحابه. وتتألف إسطنبول من 39 منطقة، تسعى الأحزاب للتنافس عليها وعلى رئاسة بلديتها الكبرى ومجلسها البلدي. وفي انتخابات عام 2019 فاز حزب العدالة والتنمية في 24 منطقة، وحزب الشعب الجمهوري في 14 منطقة، فيما فاز حزب الحركة القومية في منطقة واحدة. وفي حين تمكن التحالف الجمهوري الحاكم من الفوز بأغلبية المجلس البلدي، فقد فاز أكرم إمام أوغلو، مرشح تحالف الشعب المعارض، برئاسة البلدية.

تقرير

المحكمة الاتحادية في العراق

بعدما عصفت قرارات المحكمة الاتحادية العليا في العراق خلال الأشهر الأخيرة بالوضع السياسي في البلاد، باتت المحكمة في مرمى الاتهامات بانحيازها لأطراف محددة على حساب أخرى، ليتجدد الجدل حول شرعية وجودها، فيما دافعت عن نفسها، معتبرة أن الهجوم عليها يأتي لثنيها عن إكمال واجبها

قرارات تغذي الانقسامات السياسية... واتهامات بالانحياز لأطراف على حساب أخرى

بغداد ـ **زيد سالم**

لا يهدأ الخلاف بشأن قرارات المحكمة الاتحادية العليا في العراق التي اتخذتها خلال الأشهر القليلة الماضية، تجاه ملفات وقضايا وأزمات مختلفة، اعتُبر أنها منحازة لطرف وهو التحالف الحاكم (الإطار التنسيقي)، ضد خصومه الآخرين، بينما تقول المحكمة إنها تتعرض لهجمة إعلامية مدفوعة من الداخل والخارج.

قرارات المحكمة تعصف بالوضع السياسي

وخلال الأشهر الماضية، عصفت قرارات المحكمة الاتحادية بالوضع السياسي، وأدت إلى فورات في الأوساط السياسية، بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني بقرار إنهاء عضوية رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، بناءً على دعوى قضائية ضد الحلبوسي، فيما وصف الأخير هذا القرار بـ«الغريب». عقب ذلك أصدرت المحكمة مجموعة قرارات غير مسبوقة، سحبت بموجبها سلطة التصرف في الشؤون المالية من حكومة إقليم كردستان العراق، وحوّلت مسؤولية توزيع مرتبات موظفي الإقليم، البالغ عددهم أكثر من مليون وربع المليون موظف، إلى حكومة بغداد بشكل مباشر. كما أصدرت المحكمة أمراً بأن تتولى مفوضية الانتخابات العراقية تنظيم انتخابات برلمان الإقليم، وإلغاء مفوضية الانتخابات التي تعمل في الإقليم منذ عام 2006. وتسببت هذه القرارات بانقسام القوى الكردية، فبينما رفضها الحزب «الديمقراطي الكردستاني»، الذي يقود حكومة الإقليم، دعمت الأحزاب الكردية الأخرى وبشكل خاص «الاتحاد الوطني الكردستاني» تلك القرارات، وسط تحذيرات من تطور الخلاف بين تلك الأحزاب وتأثيرها على الإقليم. وكانت جميع تلك القرارات تصبّ في مصلحة تحالف «الإطار التنسيقي»، وهو ما عزّز التشكيك باستقلالية المحكمة التي انسحب أحد أعضائها البارزين وهو القاضي عبد الرحمن زيباري في منتصف الشهر الحالي احتجاجاً على قرارات للمحكمة اعتبرها غير صحيحة تجاه إقليم كردستان. لكن الجدل زاد أكثر بعد إعلان النائب السابق مشعان الجبوري أخيراً أنه تعرض للتهديد من رئيس المحكمة جاسم العميري، بإسقاط عضويته في البرلمان في حال لم ينسحب من التحالف الثلاثي (تحالف إنقاذ وطن) الذي تشكّل عقب انتخابات 2021 بين الصدريين والأكراد والسنّة لتشكيل الحكومة.

مهمات المحكمة الاتحادية

والمحكمة الاتحادية هي أعلى سلطة قضائية في العراق، أنشئت عام 2005، ومقرها في بغداد، وتتألف من رئيس وثمانية أعضاء، وتختص بالفصل في النزاعات الدستورية، وتعتبر قراراتها باتّة وملزمة للسلطات كافة. وعلى الرغم من أن الدستور العراقي أقرّ بأن تكون هذه المحكمة مستقلة، إلا أن الأحزاب النافذة تناوبت على طرح قضاة يمثلونها. وتتلخص مهمات المحكمة الاتحادية بـ«الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتفسير نصوص الدستور، والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية». ومن مهماتها أيضاً «الفصل في المنازعات القضائية والإدارية التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية، والفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، والتصديق على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب».

لكن مراقبين يرون أن معظم القرارات الكبرى للمحكمة الاتحادية تقترب من وجهات نظر سياسية لزعماء أحزاب كبيرة، لعل أبرزهم نوري المالكي، الذي يُعرف عنه أنه يملك نفوذاً كبيراً داخل القضاء، أسس له في فترة رئاسته الحكومة لدورتين بين 2006 و2014. وبالنظر إلى قراراتها فإنها كانت قريبة دائماً من مصلحة القوى العربية الشيعية ذات النفوذ الأكبر، وتحديداً جبهة نوري المالكي التي عادة ما تسيطر على معظم القرار السياسي الشيعي ضمن ائتلافات واتفاقات لا تستمر طويلاً إلا أنها تؤسس لحالات تبقى ثابتة لمدة من الزمن.

قرارات جدلية للمحكمة الاتحادية

للعراقيين ذاكرة مع مواقف المحكمة الاتحادية، لعل أبرزها عقب انتخابات البرلمان عام 2010، عندما انتُزع حق تشكيل الحكومة من الكتلة الفائزة آنذاك (ائتلاف العراقية) بزعامة إياد علاوي، ومُنح نوري المالكي فرصة للبقاء ولاية ثانية عبر تفسير «الكتلة الكبرى»، الذي ينص الدستور العراقي على أن تكون الفائزة في الانتخابات. لكن رئيس المحكمة آنذاك مدحت المحمود فسّرها بأن تكون الكتلة المشكلة عقب إعلان نتائج الانتخابات، وليست الفائزة فيها. بالإضافة إلى إعادة فرز الأصوات يدوياً في انتخابات 2018 بناءً على طلب زعماء أحزاب، كان أبرزهم المالكي، وكذلك قرار المحكمة بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان العراق والغائه، ثم الحكم بمنع تمويل رواتب موظفي الإقليم. وأخيراً، قال العضو السابق في مجلس النواب مشعان الجبوري إنه «تلقى تهديدات من رئيس المحكمة الاتحادية في العراق جاسم العميري بإسقاط عضويته في البرلمان في حال عدم تخليه عن التحالف الذي كان يقوده الصدر». وأضاف في لقاء متلفز أن العميري قال له: «أنت تشارك في تحالف ضد العراق، وعليك الانسحاب منه، لأننا نملك ما يلغي عضويتك». وبالفعل ألغت المحكمة الاتحادية في مايو/أيار 2022 عضوية الجبوري في مجلس النواب بتهمة تزوير شهادته الثانوية في سورية.

> قالت المحكمة إنها تتعرض لهجمة إعلامية داخلية وخارجية

عقب تعليق الجبوري، تحدثت المحكمة الاتحادية العليا عن تعرضها لهجمة إعلامية داخلية وخارجية لثنيها عن إكمال الواجبات الدستورية. وذكرت المحكمة في بيان، أن «الغرض من ممارستها لاختصاصاتها هو التطبيق الصحيح للدستور، ونتيجة لقراراتها التي اتخذتها صوناً للدستور تتعرض إلى هجمة إعلامية داخلية وخارجية لثنيها عن إكمال واجباتها الدستورية تجاه الوطن والشعب، ونعتقد أن هذه الهجمة مسيسة هدفها الإساءة إلى سمعة المحكمة الاتحادية العليا واستهداف شرعيتها وتعتبر مساساً باستقلال القضاء، وهو ما يقتضي اتخاذ السبل القانونية اللازمة لردعها وإفشالها». سياسي عراقي بارز في بغداد اعتبر أن موجة الاتهامات الجديدة ضد المحكمة الاتحادية سببها كونها «لم تكن عادلة، ويظهر التأثير السياسي واضحاً فيها». وأكد السياسي الذي طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن «إقحام القضاء بالصراعات السياسية يهدد مستقبل التعامل مع القضاء ويجعله عرضة للتشكيك الدائم». وكشف أن «حكومة إقليم كردستان هددت باللجوء إلى خيار مغادرة المحكمة الحالية كحالة رفض لما يحصل من تمادٍ على القانون والدستور في ظل موافقة ودعم سياسي من قبل تحالف الإطار التنسيقي، بالتالي فإن التصدع لم يعد يهدد الحكومات كما كان يحصل في السابق، بل يهدد بنية النظام بشكله الكامل». وكان المتحدث باسم حكومة إقليم كردستان بيشوا هورامان قد أكد أخيراً «عدم وجود محكمة دستورية في العراق حتى الآن»، وأن «مواقف الداعين لهذه المحكمة في كردستان تأتي لأنها تعمل لمصلحتهم وتصدر قرارات غير دستورية، ولكن من الضروري أن يعلم شعب كردستان أن بائعي أنفسهم لا يهتمون لحجم الحقوق الدستورية لكردستان التي يفرطون فيها». وعزا ذلك إلى أن «ما تسمى بالمحكمة تعمل لصالح هؤلاء ضد الحكومة (حكومة الإقليم) وتتخذ قرارات ضد حقوق كردستان الدستورية».

الهمم نائب سابق رئيس المحكمة بالضغط عليه (صباح عرار/فرانس برس)

في السياق، قال عضو الحزب «الديمقراطي الكردستاني» ريبين سلام، لـ«العربي الجديد»، إن «قرارات المحكمة الاتحادية منذ عام 2021 ولغاية الآن موجهة لمصلحة فئة واحدة، وهي تحالف الإطار التنسيقي، وتقف بالضد من المكوّن السنّي والكردي». وأوضح أن «كوالیس قرارات المحكمة مرتبطة بالأزمة السياسية والمشاكل بين الأطراف الحاكمة حالياً، وأنها تمارس وجهات نظر سياسية لأحزاب شيعية كبيرة، وأن في هذا تهديداً للنظام السياسي الحالي».

لكن وائل عبد اللطيف، وهو وزير سابق وأحد كتبة الدستور العراقي، أشار إلى أن «المحكمة الاتحادية محكمة دستورية أسست وتشكلت بموجب قانون رقم 30 لسنة 2005، أي في حكومة إياد علاوي حين كانت تمتلك السلطتين التشريعية والتنفيذية، لكن الدستور جاء بعدها بعام واحد، ليبين أن المحكمة موجودة، وقد اصطدمت بعقبات، من بينها خبراء وفقهاء القانون وقد عدل مشروع قانونها، لكن إلى حد الآن لم يجر التصويت على قانونها في البرلمان، وهذا لا يعني عدم دستوريتها». وأكمل عبد اللطيف في حديث مع «العربي الجديد»، أن «المحكمة حالياً تستند إلى المادة 130 من الدستور العراقي، التي تنص على أن إجراءاتها وقراراتها نافذة». ويشان الاتهامات الموجهة للمحكمة الاتحادية من قبل المتضررين من قراراتها، أشار إلى أن «هذه طبيعة المحاكم في العراق، وأن الخاسر من أي قرار قضائي يمارس الطعن في القرار والمحكمة».

دعم مبكر لتجديد ولاية السوداني

تكشف تصريحات قوى ضمن تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم في العراق، اتساع دائرة الدعم لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني (الصورة) لولاية ثانية، في الانتخابات المقبلة المفترضة في نهاية 2025. وقال رئيس كتلة «السند» احمد الاسدي، في تصريح، إن «موقفنا السياسي منذ تكليف السوداني واضح بأننا داعمون بقوة وكنا وما زلنا حلفاء له». كما أكد رئيس تحالف النصر حيدر العبادي دعمه لتجديد ولاية ثانية للسوداني وحكومته.

مرّت الذكرى التاسعة لمعركة إدلب بالتزامن مع تظاهرات ومبادرات تشهدها مناطق عدة في شمالي غرب سورية، وتصوّب على القوى المهيمنة على الأرض، ولا سيما «هيئة تحرير الشام» بفعل انتهاكاتها المتواصلة

9 سنوات على معركتها

إدلب من قبضة النظام إلى تحكّم الفصائل

إدلب ـ **عدنان الإمام**
باريس ـ **عدنان الأحمد**

تزامنت الذكرى التاسعة لسيطرة فصائل المعارضة على محافظة إدلب في عام 2015 إثر معارك مع قوات النظام السوري، والتي صادفت يوم الجمعة الماضي، مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية والفصائلية ضد هيمنة «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً) على تلك المناطق، وظهور قوى جديدة تطالب بمزيد من الحريات والمشاركة السياسية. وشهد يوم الجمعة تظاهرات في مناطق شمالي غرب سورية، بعضها في مدينة إدلب للاحتفال بالذكرى التاسعة لـ«تحرير المدينة» من قوات النظام السوري، وأخرى في بقية المناطق بريفَي إدلب وحلب، طالبت بالتغيير في طريقة إدارة المناطق الخاضعة للمعارضة، ورددت هتافات تنادي برحيل زعيم «هيئة تحرير الشام» أبو محمد الجولاني. وولّدت هذه الروح الجديدة في مناطق سيطرة «تحرير الشام» زخماً، وساعدت على بروز كيانات سياسية جديدة مثل «تيار سوريا الجديدة»، والذي أُعلن عنه خلال احتفال شعبي بمناسبة الذكرى الـ13 للثورة السورية في مدينة أعزاز شمال حلب. وسبق ذلك ظهور تشكيل آخر هو «الحركة الوطنية السورية». وطرحت هذه القوى رؤى مختلفة لكيفية إدارة مناطق تسيطر عليها المعارضة، ترتكز على الإدارة المدنية والمهنية بعيداً عن نفوذ «هيئة تحرير الشام» وفصائل الجيش الوطني السوري المدعومة من تركيا. ولعل من أوضح المبادرات ما سُمي بـ«مبادرة الكرامة»، والتي طرحها عدد من الأكاديميين والنشطاء الثوريين المستقلين، قبل أكثر من أسبوع، مطالبين فيها بعزل الجولاني عن الواجهة السياسية والعسكرية لإدلب، ورفع القبضة الأمنية عن مفاصل المجتمع و«حكومة الإنقاذ» التابعة للهيئة. كما طالبوا بـ«إسناد مهام حفظ الأمن لوزارة الداخلية ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة، وحلّ مجلس الشورى الحالي وتشكيل مجلس جديد». واعتبر مطلقو المبادرة أنها تشكّل نقلاً متدرجاً للسلطة، مؤكدين أن التظاهرات لن تتوقف حتى تنفيذ آخر بند فيها. وكانت الاحتجاجات ضد قيادة «تحرير الشام» انطلقت إثر ما عُرف بقضية «عملاء التحالف»، والتي بدأت منتصف العام الماضي وتسبّبت في أزمة داخلية في الهيئة، وأخرى شعبية في مواجهتها. وقاد ضغط إلى الإفراج عن معظم المعتقلين على دفعات، ممن لم تثبت عليهم التهمة، وإغلاق قضية «عملاء التحالف»، واعتقال الأمنيين المسؤولين عن التحقيق في القضية، وتشكيل لجنة قضائية لمتابعة القضية وتقدير حالة المتضررين وتعويضهم ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات. وبرغم ذلك، تواصلت الاحتجاجات والتي بدأ يشارك فيها وجهاء ومرجعيات محسوبة

من احتجاجات إدلب، 1 مارس (معاوية الأطرش/فرانس برس)

> عبد الحق: المئات من أصحاب الرأي يقبعون في سجون الجولاني

على الهيئة، بغية المطالبة بالإفراج عن بقية المعتقلين ومحاسبة المتورطين من مرتكبي الانتهاكات، وإصلاح منظومة الحكم، وصولاً إلى إنهاء وجود الهيئة، أو تنحّي الجولاني عن قيادتها فقط، فضلاً عن حلّ جهاز الأمن العام. ويعكس التباين في سقف الخطاب الذي يبرز في التظاهرات تنوّع الفئات المنخرطة في الاحتجاجات، والتي تتضمن ناشطين في الهيئات والمبادرات المدنية والإعلامية يطالبون بتوسيع الحريات وإبعاد القبضة الأمنية، وأحزاب وجماعات ناشطة في المنطقة ولديها رؤى وتوجهات معادية أو منافسة للهيئة، في مقدمتها حزب التحرير، والذي له دور فاعل في تنظيم التظاهرات، إضافة إلى قوى فصائلية على خلاف مع الجولاني تنشط في مناطق محددة تنتمي إليها جغرافياً أو عشائرياً. وحول ما آلت إليه أوضاع منطقة إدلب وما حولها اليوم بعد تسع سنوات من حكمها فصائلياً بعيداً عن النظام، والذي تركز بيد «هيئة تحرير الشام» في السنوات الماضية، يقول الناشط السياسي والمدني رامي عبد الحق من مدينة إدلب، وهو أحد المشاركين في التظاهرات ضد الجولاني، لـ«العربي الجديد»، إنه وخلافاً للسنوات الأولى للثورة، حين كانت العاطفة والحماسة الثورية هي السائدة، فإن «غالبية الناس باتت تتمتع اليوم بوعي سياسي عالٍ». ويضيف أنه «لم يعد ينطلي عليها أي خطاب عاطفي أو شعبوي، خصوصاً بعد أن اتضح لها أن الجولاني سلّم العديد من المناطق للنظام بموجب تفاهمات سياسية شارك فيها بطريقة أو أخرى». ويرى عبد الحق أن مطالب الناس تتركز حول «التضييق الاقتصادي على الناس في ظل حكومة الإنقاذ التي يرعاها الجولاني، وتعيين شخص ثوري حقيقي لاستعادة المناطق التي تم تسليمها، وإدارة المناطق الحالية بشكل رشيد، والإفراج عن المئات من معتقلي الرأي من سجون الهيئة، وضرورة حل جهاز الأمن العام، والذي هو نسخة عن الفروع الأمنية للنظام السوري، ولم يعمل إلا على قمع الناس وتثبيت حكم الجولاني». ومن الناحية الاقتصادية في المنطقة، يعتبر عبد الحق أنه «مقارنة مع مناطق سيطرة النظام، فإن الوضع الاقتصادي في إدلب ومحيطها أفضل نسبياً برغم الحالة الأمنية الهشة إلى حد بعيد بسبب التهديدات المحيطة؛ سواء من جانب النظام أو تنظيم داعش». ويلفت إلى أن «مناطق سيطرة الجيش الوطني أفضل من منطقة إدلب من الناحية الاقتصادية، ومن ناحية الحريات العامة والنواحي الأمنية». أما من ناحية الحريات العامة، فيمكن القول وفق عبد الحق، إنه «مقارنة بمناطق سيطرة النظام يبدو مستوى القمع متساوياً بحق الناشطين وأصحاب الرأي في الشأن العام، سواء في مناطق سيطرة الجيش الوطني أو إدلب، حيث ما زال المئات من أصحاب الرأي يقبعون في سجون الجولاني». من جانبه، يقول الناشط السياسي رضوان الأطرش، في حديث لـ«العربي الجديد»: «كنا نأمل كشعب سوري أن تكون مناطق سيطرة المعارضة نموذجاً لحكم مدني رشيد، يقوم على انتخاب مجالس محلية بشكل ديمقراطي، وانتخاب قيادات لهذه المنطقة تكون على قدر المسؤولية»، مضيفاً: «لكن مع الأسف ما زالت الحياة الفصائلية هي المسيطرة على هذه المناطق». أما المحامي والناشط السياسي أحمد شحادة، فيعتبر في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تجربة إدارة المناطق المحررة تطورت خلال الفترة الماضية. ويتابع: «نستطيع القول اليوم إنه تحققت بعض الإنجازات، لكن ما زالت دون الطموح»، مضيفاً أنه «عبر الحكومة السورية المؤقتة في مناطق سيطرة الجيش الوطني وحكومة الإنقاذ في إدلب ومحيطها، تحاول سلطات الأمر الواقع تنشيط الحياة الاقتصادية، مستفيدة من الاستقرار النسبي الذي وفّرته حالة وقف إطلاق النار مع قوات النظام و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)». ويلفت شحادة إلى أن «للناس مطالب محقة تتعلق خصوصاً بتخفيف القبضة الأمنية على حياتهم وأنشطتهم، ومنع الاحتكار وتخفيض الضرائب...».

نحو صيغة توافقية جديدة

يلاحظ المحامي والناشط السياسي أحمد شحادة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «حالة الاحتجاجات انتقلت من الإطار الداخلي لهيئة تحرير الشام نفسها، إلى إطار شعبي وفصائلي أوسع بسبب الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب في تلك المناطق، والذي شكل حافزاً لفئات شعبية كثيرة للانضمام إلى الاحتجاجات». ويتوقع أن تستمر الاحتجاجات «وصولاً إلى صيغة توافقية جديدة للحكم تضع حداً للتفرد الفصائلي».

■ تحاول آلة القتل الصهيوني، بما ترتكبه من إبادة جماعية وتجويع، «التعمية» على الخسائر الاستراتيجية التي لحقت بالاحتلال داخلياً وخارجياً، وأهمها في تقديري تلك الضربة المركزة التي استهدفت العمود الفقري لهذا الاحتلال وهي «الأمن والجيش».

■ شهيد الضفة الغربية في الذكرى الـ48 ليوم الأرض.. اليوم الـ176 للعدوان: معتصم نبيل أبو عابد (13) عاماً - قباطية - جنين. المجد والخلود للشهداء الأبرار... وعاش يوم الأرض عصياً على النسيان... خالداً وراسخاً في الوجدان...

■ يستغلّ #نتنياهو حرب الإبادة على #غزة لاستيطان #الضفّة_الغربية، استكمالاً لخطط قديمة بدأت مع تشكيل حكومة سموتريتش وبن غفير. #فلسطين

■ إسرائيل لا تستطيع البقاء يوماً واحداً دون الدعم الأميركي، فقد ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن إدارة بايدن زوّدت إسرائيل أخيراً بقنابل وطائرات مقاتلة بمليارات الدولارات، وأن الحزمة الجديدة تشمل أكثر من 1800 قنبلة من طراز «إم كيه 84». علاوة على ذلك فقد استلمت إسرائيل 25 طائرة «إف-35 إيه» ومحركات بقيمة 2,5 مليار دولار #غزة_تنتصر #فلسطين

■ 4 إصابات من #قوات_اليونيفيل جراء تعرض آلية للقوات الدولية لغارة اسرائيلية في محيط بلدة رميش #جنوب_لبنان
أبعد من استهداف... إنها رسالة! #لبنان

■ بناء على شكوى واحدة ضد بنك عودة في جنيف تبين أن هناك تبييض أموال وتحويلات مشبوهة بين سياسي لبناني ومسؤول بارز. ماذا لو حصل تدقيق في كل تحويلات البنوك الى الخارج؟ ماذا سنجد؟ على أي حال، في فرنسا حالياً شكوى مماثلة والقضاء في فرنسا وألمانيا سيكشف المزيد في الفترة المقبلة!

■ مليشيا الدعم السريع اعتقلت مجموعة من النساء والأطفال رجعوا إلى منازلهم في الأحياء الطرفية لمدينة #بابنوسة بعد أن أتعبهم النزوح والمعاناة بسبب الجوع، ليبحثوا فيها عمّا يسد رمقهم؛ اتهمتهم بأنهم متعاونون مع الجيش وصادرت المؤن البسيطة التي بحوزتهم! #كردفان #السودان

تقرير

الصومال: تعديلات للتحول إلى النظام الرئاسي

> يتجه الصومال نحو التحول من النظام البرلماني إلى الرئاسي بعدما بدأ النواب أمس السبت بالمصادقة على تعديلات دستورية تصب في هذا الإطار

مقديشو ـ **نور جيدي**

أقرّ البرلمان الصومالي بمجلسيه الشعب والشيوخ، أمس السبت، تعديلات دستورية تمهد نحو تحويل نظام البلاد من برلماني إلى رئاسي. وتعد هذه التعديلات الأولى من نوعها منذ وضع الدستور المؤقت في أغسطس/آب 2012. وتشمل التعديلات، التي تمت المصادقة عليها أمس، أربعة بنود رئيسية من أصل 15 بنداً يفترض أن تقرّ تباعاً. وينص البند الأول على المواطنة والدين والدولة، في حين ينص البند الثاني على حقوق المواطن وواجباته، وينص البند الثالث على الأرض والممتلكات والبيئة. أما البند الرابع المتضمن أبرز المواد التي أثارت ضجة سياسية، فيتضمن إلغاء نظام الحكم البرلماني في البلاد واستبداله بالنظام الرئاسي، إذ ينص على انتخاب الرئيس من الشعب بدلاً من البرلمان على أن تكون الفترة الرئاسية خمس سنوات بدلاً من أربع سنوات، كما ستمنح التعديلات الرئيس حق تعيين رئيس الوزراء وإقالته. كذلك ينص هذا البند على انتخاب أعضاء البرلمان من الشعب، وينتخب رؤساء الولايات الفيدرالية ونواب الولايات الفيدرالية من سكان الأقاليم. كما تحدد المادة الثالثة في هذا البند نظام التعددية الحزبية في البلاد حيث تم بموجبها اعتماد ثلاثة أحزاب للمشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة عوضاً عن نظام المحاصصة القبلية السائد منذ انهيار الحكومة المركزية عام 1991، والذي كان بموجبه تتوزع المناصب على أربع قبائل كبرى ومجموعة من القبائل الصغرى. أما شروط اختيار الأحزاب الثلاثة فستصدر عن لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة التي سيتم تشكيلها قريباً.

ويُنتظر أن يستكمل النواب التصويت على باقي البنود الـ11 المقرر تعديلها في فترة لاحقة على أن يعقد البرلمان عقب ذلك جلسة للمصادقة على جميع البنود المعدلة مرة واحدة لتدخل التعديلات حيز التنفيذ.

وصوت جميع النواب الذي حضروا أمس وعددهم 254 لمصلحة التعديلات من أصل 332 نائباً يتكون منهم البرلمان بغرفتيه مجلس الشعب والشيوخ. وقال النائب في مجلس الشعب، محمد عانوي، لـ«العربي الجديد»، إن البرلمان أقرّ تعديلات مصيرية تمهد لتغيير نظام الحكم واستكمال الدستور المؤقت الذي لا يزال تحدياً في فصل صلاحيات مؤسسات الدولة. وتستند الحكومة الصومالية التي اقترحت هذه التعديلات، على جملة من التبريرات من بينها ضرورة استكمال الدستور المؤقت، وهي الخطوة التي فشلت فيها جميع الحكومات المتعاقبة إلى جانب تغيير نظام الحكم في البلاد وتجاوز تضارب الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء. في المقابل، تعترض قوى سياسية صومالية من بينها رؤساء سابقون على التعديلات وتعتبرها محاولة من طرف الرئيس لتعزيز سلطاته. وعقب مصادقة البرلمان على التعديلات أصدر الرئيسان السابقان، محمد عبد الله فرماجو وشريف شيخ أحمد، بيانين منفصلين اعتبرا فيهما نتيجة تصويت البرلمان غير صائبة في هذه المرحلة، كما اتهما الرئيس الحالي حسن شيخ محمود بالسعي لتعزيز سلطاته وتجميد صلاحيات المؤسسات التشريعية والتنفيذية من أجل تحقيق مصالح سياسية شخصية.

وحول إمكانية الطعن بهذه التعديلات، قال المحلل السياسي والنائب السابق محمد آمين، لـ«العربي الجديد»، إن الأمر غير ممكن بسبب غياب المحكمة الدستورية، مشيراً إلى أن الطريقة الوحيدة لمنع تمرير هذه التعديلات كانت عبر البرلمان. أما في ما يخص دخول التعديلات حيز التنفيذ، فأوضح أن ذلك يتم بعد انتهاء مصادقة البرلمان على البنود الإضافية المقرر تعديلها والبالغ عددهم 11 بنداً كل على حدة، ومن ثم يعقد البرلمان جلسة للمصادقة على جميع البنود المعدلة مرة واحدة لتدخل التعديلات حيز التنفيذ بعد توقيعها من رئيس البلاد. وتعتبر التعديلات الدستورية جزءاً من مخرجات المجلس التشاوري الوطني السياسي الذي يضمّ رئيس البلاد ورؤساء الولايات الفيدرالية ونائب رئيس الوزراء وعمدة بلدية مقديشو، الذي انعقد في مايو/ أيار 2023.